

صراع وأسلحة وعسكرة: ديناميات مخيمات المشردين داخلياً في دارفور

كليا كاهن



صراع وأسلحة وعسكرة: ديناميات مخيمات المشردين داخلياً في دارفور

كلية كاهن



Government
of Canada

Gouvernement
du Canada



HM Government



NORWEGIAN MINISTRY
OF FOREIGN AFFAIRS

Danida



حقوق النشر

نشر في سويسرا بواسطة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة
© مسح الأسلحة الصغيرة – المعهد العالي للدراسات الدولية و التنمية ، جنيف ٢٠٠٨
طبعة أولى سبتمبر ٢٠٠٨

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة اصدار أي جزء من هذا المطبوع أو تخزينه في نطاق نظام استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل من دون إذن خطي مسبق من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أو حسبما يسمح به القانون بوضوح أو بموجب شروط متفق عليها مع المنظمة المناسبة لاستنساخ الصور. ترسل الاستفسارات المتصلة بإعادة الاصدار الذي يخرج عن النطاق المبين أعلاه إلى مدير المطبوعات، مسح الأسلحة الصغيرة، على العنوان التالي.

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
Avenue Blanc 47
Geneva 1202
Switzerland

تدقيق الطبعة: اميلي والمزلي

رسم الخرائط: ماب غرافيكس

طباعة في أوبتما وباللاتينو ريتشارد جونز، اكساييل: خدمات تصميم وتحرير
rick@studioexile.com

طباعة Nbmedia في جنيف – سويسرا

رقم الإيداع الدولي 7-0099-8288-2-ISBN

مسح الأسلحة الصغيرة

مسح الأسلحة الصغيرة مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية و التنمية بنجيف سويسرا. وهو مصدر دولي أساسي يوفر المعلومات للعموم في جميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة، كما أنه مركز موارد للحكومات وصنّاع القرار والباحثين والنشطين. تقوم وزارة الشؤون الخارجية للفيدرالية السويسرية بدعم هذا المشروع، الذي انطلق السنة ١٩٩٩. كما تقوم حكومات كندا، فنلندا، فرنسا، هولندا، النرويج، السويد، والمملكة المتحدة بتقديم مساعدات متواصلة. ويعبر المسح عن امتنانه للدعم الخاص بمشاريع حالية وسابقة الذي قدمته استراليا والدانمارك. كما تلقى المشروع دعماً مالياً آخر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح واليونيسيف. يتعاون مشروع مسح الأسلحة الصغيرة مع معاهد بحوث ومنظمات غير حكومية في بلدان عديدة من العالم، منها البرازيل، كندا، جورجيا، ألمانيا، الهند، إسرائيل، الأردن، النرويج، الاتحاد الروسي، جنوب إفريقيا، سريلانكا، السودان، السويد، تايلندا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

مسح الأسلحة الصغيرة

معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية

Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland 47

تلفون: +٤١ ٢٢ ٩٠٨ ٥٧٧٧

فاكس: +٤١ ٢٢ ٧٣٢ ٢٧٣٨

البريد الإلكتروني: sas@smallarmssurvey.org

الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

إن التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان مشروع متعدد السنوات يديره مسح الأسلحة الصغيرة، وهو مشروع طور بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNIMS) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وطائفة واسعة من المنظمات غير الحكومية الدولية والسودانية الشريكة. فمن خلال القيام ببحوث دقيقة وتجريبية والعمل على تعميمها، يعمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) على دعم مبادرات تخفيض العنف، ومنها برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) ونظم محفزة لجمع أسلحة المدنيين وكذلك مشروع إصلاح القطاع الأمني (SSR) وعمليات الحد من الأسلحة في جميع أنحاء السودان. كما يقدم التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان النصح السياسي الضروري للتصدي لحالة انعدام الأمن.

صممت تقارير السودان لتعطي صورة مصغرة دورية لمعلومات أساسية، تأتي في وقتها المناسب وسهلة الاستخدام، كما يصدر مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان سلسلة من أوراق أكثر طولاً ومفصلة باللغتين الإنجليزية والعربية. وهي متوفرة على:

www.smallarmssurvey.org/sudan

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان دعماً من لندن منتدى المملكة المتحدة لمنع الصراع في العالم ووكالة التنمية الدولية الدنمركية (Danida) ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية. كما يتلقى المشروع دعماً من صندوق السلام العالمي والأمن التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية.

للمزيد من المعلومات اتصل بـ:

كلير مكفوي

منسقة مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

Small Arms Survey

Avenue Blanc 47

Geneva, Switzerland 1202

البريد الإلكتروني: claire.mcevoy@smallarmssurvey.org

الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org/sudan

محررة سلسلة أوراق عمل HSBA: أميل ليبيرن

المحتويات

٨	نبذة عن المؤلف
٩	شكر وامتنان
١٠	ملخص
١١	مصطلحات ومختصرات
١٣	١. مقدمة ونتائج رئيسية
١٨	٢. العسكرة ومخيمات دارفور
٢١	٣. خلفية النزاع في دارفور
٢٥	٤. عوامل الخطر المفضية للعسكرة
٣٣	٥. تقييمات السياق
٤٤	٦. الاستجابات للانشطة العسكرية في المخيمات
٥٢	٧. الخاتمة
٥٥	الحواشي
٦٠	ثبت المراجع

نبذة عن المؤلفة

تحمل كليا كاهن درجة الماجستير في القانون الدولي لحقوق الانسان من جامعة إسكس، مختصة في قانون النزاعات المسلحة. ولديها، بحكم عملها في مجال الأنشطة الإنسانية، خبرة واسعة مع عدد من المنظمات الدولية. عملت في قضايا التهجير القسري لمدة 11 سنة ضمن سياقات متنوعة، بما في ذلك مع الناجين من التعذيب والحرب في كندا واللاجئين والمشردين في آسيا وأفريقيا.

شكر وامتنان

تعرب المؤلفة عن امتنانها لمساعدة العديد من زملائها في الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الذين أمدوها بمعلومات وخلفية قيّمة في انماء هذه الورقة. والأهم من ذلك، تقدم المؤلفة جزيل شكرها للعديد من الدارفوريين والتشاديين الذين اشركوني في افكارهم واهتماماتهم وكان لي شرف العمل معهم.

مُلخَص

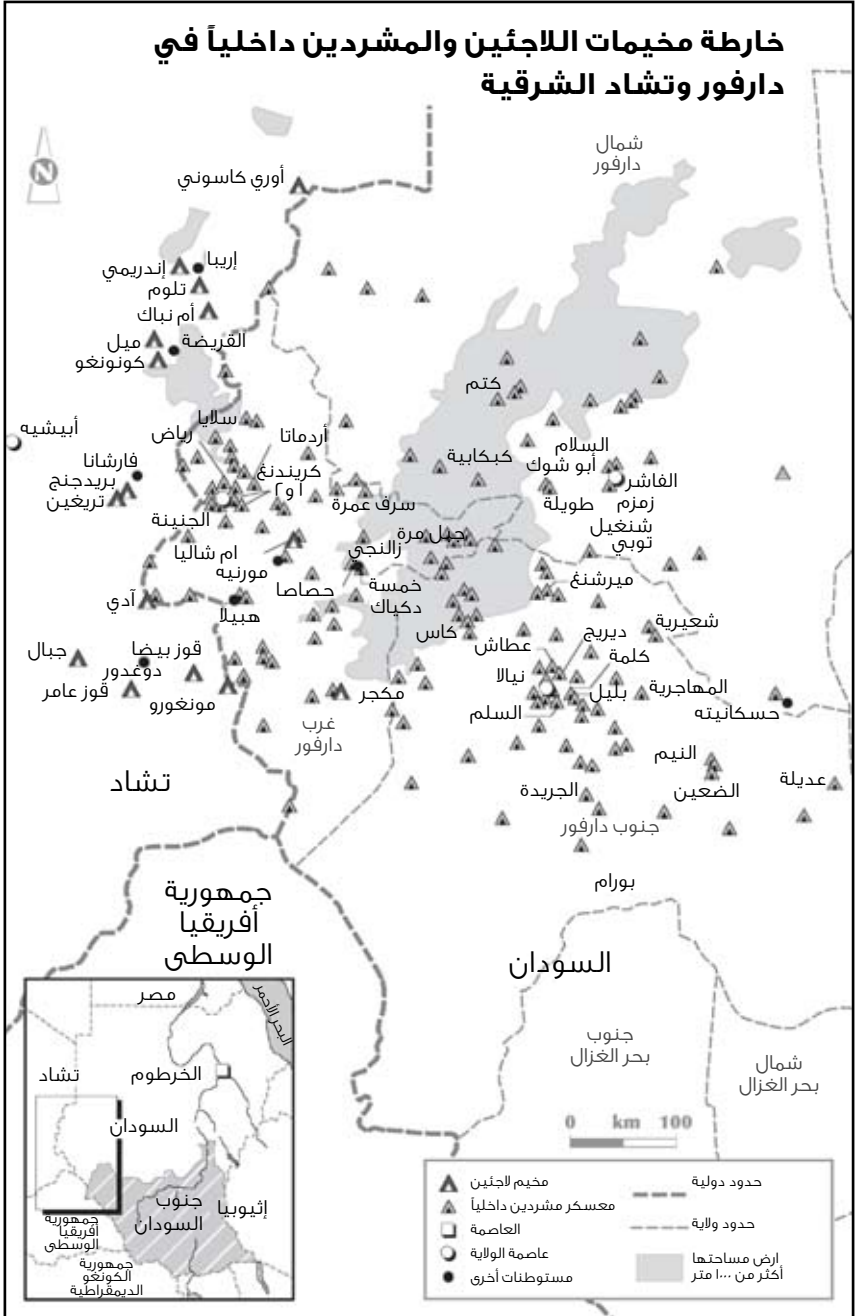
دفعت التوترات الناشئة في مخيمات المشردين داخلياً (IDPs) واللاجئين في دارفور والحدود الشمالية، في السنوات الأخيرة، إلى مزاعم بشأن "عسكرة" هذه المخيمات. ولم يبذل حتى الآن سوى جهد ضئيل لفهم الديناميات (القوى المحركة) في هذه المخيمات، أو التهوين من آثارها السلبية، أو الحدّ من حضور الأسلحة والعناصر المسلحة. واستخدمت حكومة السودان هذه التوترات، مع ذلك، لتبرير التدخل المسلح في المخيمات - الأمر الذي أسفر، في بعض الأحيان، عن عواقب وخيمة طالت السكان المدنيين - دعماً لأجندتها في إعادة المشردين داخلياً أو ترحيلهم إلى أماكن أخرى. وبدورها عملت حركات دارفور المسلحة والمتمردة، على التحكم في التوترات الناشئة في المخيمات، لإثارة الانتباه الدولي من أجل تحقيق أهداف سياسية.

وعلى الرغم من اتفاق السلام في دارفور والمفاوضات السياسية الجارية، إلا أن الصراع في دارفور ما لبثت راحه دائرة، وما انفكت الحركات المسلحة تتفتت وتغير ولاءاتها؛ إذ تشيع أكثر فأكثر النزاعات الفرعية بين المجموعات السياسية والقبلية، كما بلغ تأثير الصراع المتواصل منذ سنوات على مصادر العيش مستويات حرجة. ورغم خلو المخيمات التي يقطنها الدارفوريون المدنيون من مظاهر العسكرة، إلا أنها ليست، بصفة عامة، فضاءات محايدة أو مقتصرة على المساعدات الإنسانية. لقد أضحت كثير منها، عوضاً عن ذلك، مواقع استراتيجية ذات أنشطة سياسية واقتصادية، إذ ليس لدى السكان من خيار، لشعورهم بالخطر، سوى خيار الانخراط في ولاءات ومفاوضات معقدة بقصد احراز أمن مادي ومنفذ إلى العملية السياسية.

مصطلحات ومختصرات

بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان	AMIS
الاتحاد الأفريقي	AU
صندوق مجتمع دارفور للسلام والاستقرار	DCPSF
اتفاق دارفور للسلام	DPA
قوات الاتحاد الأوروبي (اليوفور)	EUFOR
حكومة السودان	GoS
المشرد داخلياً	IDP
حركة العدل والمساواة	JEM
حركة العدل والمساواة - الجناح المؤيد للسلام	JEM/PW
منظمة غير حكومية	NGO
جبهة الخلاص الوطني	NRF
بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد	MINURCAT
مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان	OHCHR
جيش/حركة تحرير السودان	SLM/A
جيش تحرير السودان/أبو القاسم	SLA/AG
جيش تحرير السودان/عبد الواحد	SLA/AW
جيش تحرير السودان/مني مناوي	SLA/MM
بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المشتركة في دارفور	UNAMID
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين	UNHCR
بعثة الأمم المتحدة في السودان	UNMIS
مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان	UNMIS HR
مكتب حماية المدنيين التابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان	UNMIS POC
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية	UN OCHA

خارطة مخيمات اللاجئين والمشردين داخلياً في دارفور وتشاد الشرقية



١. مقدمة ونتائج رئيسية

دفع حضور السلاح في مخيمات المشردين داخليا واللاجئين باقليم دافور، في السنوات الأخيرة، المراقبين إلى وسم هذه المخيمات بوسم "العسكرة". ورغم ما ينطوي عليه هذا المصطلح من صبغة، إلا انه غير دقيق ولا يصف على نحو كاف الأوضاع المعقدة التي يعيش فيها العديد من النازحين الدارفوريين. وإذ لوسمة العسكرة عواقب تتخطى المعنى الدلالي لها، فهي تعرّض سلامة المدنيين للخطر داخل المخيمات بالإغارة عليهم، فإنها تصرف الانتباه في الوقت نفسه بعيداً عن ديناميات أخرى لها خطورتها وتعقيدها.

حالياً هنالك حوالي ٢,٥ مليون من المشردين داخليا في دارفور، إضافة إلى ٢٣ ألفاً من اللاجئين من دارفور عبر الحدود في تشاد. وكان هنالك في نهاية سنة ٢٠٠٧ ما يقدر بأكثر من ٨١ تجمعاً للمشردين داخليا في دارفور، ٢١ منها مخيمات منظمة (مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ٢٠٠٧). ولا يعيش إلا نحو ثلث المشردين داخليا فقط في مخيمات ضخمة وبارزة تمام البروز للعيان، فيما يعيش البعض الآخر في مخيمات وتجمعات أصغر حجماً بالاشتراك مع قرية مجاورة لها في الأرض والموارد ومواطني الضعف، ويعيش عدد كبير منهم في البلدات والقرى مع السكان المحليين. وعلى ذات المنوال يعيش اللاجئون المقيمون عبر الحدود في تشاد، إذ تركز عدد كبير منهم في ١٢ مخيماً منظماً، بينما استقر آخرون في القرى قرب الحدود أو حولها.

وتدهور الوضع في دارفور والمنطقة المحيطة بها في السنوات الأخيرة، وخاصة منذ إبرام اتفاق السلام في دارفور (DPA) في شهر أيار/مايو سنة ٢٠٠٦. هذا الاتفاق بمداه الواسع استهدف ارساء أساس لسلام دائم وإنشاء آليات لمعالجة الأسباب الكامنة خلف النزاع، بما في ذلك أحكام تقاسم السلطة والثروة. على أن اتفاق دارفور كان مثيراً للجدل، إذ ما وقعته في وقت انعقاد المؤتمر سوى حركة واحدة من حركات التمرد الثلاث المشاركة، هي جيش تحرير السودان/ميني ميناوي (SLA/MM). ومع أن المجموعتين الأخريتين وقعتا في وقت لاحق "إعلان الالتزام" الخاص بالاتفاق، غير أن جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد (SLA/AW)، وهو لاعب مؤثر بصفة خاصة، أبى دخول مفاوضات لاحقة. ولعبد الواحد دعم شعبي واسع، وإن لم يجلب إلى المفاوضات، مثلما يرى كثيرون. فلن يحرز تقدم نحو السلام في دارفور. ٣ وتحصيلاً على ذلك تواصلت الهجمات الأرضية والجوية، وتمخضت الصراعات القبلية عن مزيد من العنف والتشريد، وتفتت المجموعات المتمردة تفتتاً متزايداً. وبالتوازي مع ذلك تفتت الجريمة واللصوصية، ممّا جعل الأمن والحياة مضطربين أكثر فأكثر. وضاعف هذا كله الأثر التراكمي لخمسة سنوات من نزاع جرف معه آليات التصدي لدى المدنيين في دارفور وكذلك من قدرتهم على الأمل.

ونتيجة هذا يعيش الدارفوريون، بمن فيهم المشردون داخليا واللاجئون، في بيئة سياسية وأمنية متقلبة على الدوام. وعلى الرغم من أن بعضاً منهم وجد أمناً مادياً نسبياً في المخيمات الخاضعة لمراقبة المجتمع الدولي، إلا أن معظم السكان المدنيين ما أنفكوا يعيشون في قلب الصراع، بل أنهم يعيشون، بحسب مواقع سكنهم، في ساحة المعركة.

هنالك عاملان رئيسيان يحددان أمن المدنيين ضمن سياق الصراع العنيف: أولاً، أفعال الأطراف المشاركة في الصراع ودوافعها. ثانياً، الخطوات التي يتخذها المدنيون لحماية أنفسهم من العواقب المباشرة وغير المباشرة (بنتليانو وأوكالاها، ٢٠٠٦، ص ١٢). وتبرز الديناميات الحالية في مخيمات المشردين داخليا وتجمعاتهم في دارفور، بوضوح هاتين النقطتين. والسياقات المختلفة للمخيمات تولّد دوافع مختلفة للمجموعات العسكرية. وكذلك تولّد درجات متباينة من تقبل السكان المدنيين وأنواعاً مختلفة من النشاط المسلح. وستتناول الصفحات التالية أربعة سياقات بالتحليل. ومع أن هذه السياقات غير شاملة لكنها دالة على الحالة العامة: مخيمات كبيرة ذات اكتفاء ذاتي في مناطق تسيطر عليها الحكومة؛ مخيمات وتجمعات في مناطق تقع تحت سيطرة الحركات المسلحة؛ مخيمات وتجمعات في مناطق ريفية؛ مخيمات وتجمعات في المنطقة الحدودية لتشاد والسودان.

وبما لا يقل عن هذا أهمية، إذ عاينا حالة المخيمات في دارفور، فهم أفعال الأطراف الدولية ودوافعها. فجهود المجتمع الدولي في بناء السلام وتقديم الحماية والمساعدة غيرت مجرى الصراع تغييراً بالغاً ورفعت رهانات جميع الأطراف، ولهذا تداعيان حاسمان.

أولهما اصطباغ أفعال جميع الجهات المحلية - السياسية والعسكرية والمدنية - بتوقعات الجهات الدولية أو برود فعلها عليها. وفي الواقع، كما سوف سيعرض أدناه، إن قدرأً كبيراً من التقلب الحالي في دارفور يمكن أن يعزى مباشرة إلى مجموعات تتبارى من أجل إشغال مراكز واحتلال مواقع صدارة في عيون المجتمع الدولي.

ثانيهما، فاقم تشديد المجتمع الدولي على الحل العسكري لنزاع دارفور من مظاهر العسكرة في المنطقة، إذ انببت المشاورات السياسية للزعماء العسكريين بدلا من الزعماء المدنيين وتمركز الدعم على توفير الحماية المادية بالمقام الأول. فما يعاينيه الوضع في مخيمات دارفور من هشاشة مرده إلى حد كبير إلى سوء التنسيق والإدارة والرصد وببطء ردود الفعل على التوترات الناجمة وعدم ملائمتها. وتسود هذه الدينامية ليس في المخيمات وحسب، بل كذلك جميع أنحاء دارفور. ومن المستحيل، نظراً لمساحة دارفور الكبيرة، على أي قوة دولية مهما كان حجمها توفير أمن مادي فعّال. ومع ذلك وظّف المجتمع الدولي إرادته السياسية في مجال قوات حفظ السلام، متجاهلاً العمليات والتدخلات السياسية.

وستقوم المجادلة هنا على أن مظاهر العسكرة حاضرة، بالفعل، في قلة قليلة من مخيمات دارفور، التي تُستخدم، ما في ذلك من شك، محطات انطلاق لأنشطة الفصائل المسلحة. ومن

الجلي أن أنشطة هذه الفصائل بطابعها الاقتصادي والعسكري تعمل على تفاقم البيئة المشحونة في المخيمات، وإن ظل ذلك، على العموم، ذا نطاق ضيق. فالمحرك الرئيسي لأعمال هذه الفصائل سياسي، ومن ثم، يستوجب هذا رداً سياسياً في الدرجة الأولى.

ومن المفيد ذكر ملاحظة تتصل بالمنهجية، ثمة وفرة معلومات حول دارفور، من تقارير حقوق الإنسان ونظرات في الحالة الإنسانية إلى تحليلات سياسية. وتستند هذه الورقة إلى طائفة واسعة من هذه المصادر. كما أجرت المؤلفة مقابلات مع العديد من أبناء دارفور وموظفي منظمات وطنية وأخرى دولية عاملة في دارفور، فضلاً عن مراجعتها تقارير حوادث أمنية. كما جهدت من أجل الحصول على معلومات واضحة وواقعية عن الوضع في مخيمات دارفور على مشقة مهمة مثل هذه، إذ تنسب الحوادث المبلغ عنها وكذلك مشاهدة الأسلحة، بغالبيتها إلى "مسلمين مجهولين" (فريق الخرطوم التوجيهي للحماية، ٢٠٠٨) - إما لأن هوية المشاركين في هذه الحوادث مبهمه، أو لأن الشهود يحمون أنفسهم، ويجري أحياناً التعرف إلى المهاجمين باعتبارهم من "الجنجويد"، وهو تعبير غير دقيق (انظر مربع ١). كما أنه من الصعب تحديد ما إذا كانت الإصابات الناجمة عن أعمال العنف هي نتيجة لصراع داخلي، أو لعمل إجرامي، أو لصراع شخصي، أو لوقوع حادثة. وفي غضون ذلك، كثيراً ما يعجز مراقبو حقوق الإنسان والحماية ومنظمات المعونة الإنسانية عن دخول بعض المناطق لانعدام الأمن فيها على نطاق واسع ولعراقيل تضعها الحكومة أو المجموعات المسلحة لحرمانهم من الدخول.

مربع ١ الجنجويد - مشكلة تحديد الهوية

مصطلح الجنجويد يعني، حرفياً، "جن الجواد" في العربية (توبيانا، ٢٠٠٧، ص ٧). وللجنجويد، المعروفون الآن في جميع أنحاء العالم بدورهم في الفضائع المرتكبة في دارفور، تاريخ طويل ومعقد. ويرمز المصطلح بالنسبة للجهات الدولية الفاعلة إلى "ميليشيات تدعمها الحكومة أو/و تسيطر عليها"، وهو تعريف أرساه رسمياً تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور سنة ٢٠٠٥، "الذي أعلن ان حكومة السودان والجنجويد مسؤولان عن انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني تصل إلى مرتبة ارتكاب جرائم بموجب القانون الدولي" (لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور، ٢٠٠٥، ص ٣). وكان نزع سلاح الجنجويد أحد أهم الأحكام الواردة في اتفاق السلام في دارفور، وأعرب مراقبو حقوق الإنسان عن قلقهم البارز لاستمرار الجنجويد بأنشطتهم في جميع أرجاء دارفور.

أما بالنسبة للكثير من الدارفوريين المتضررين من الصراع والمشردين داخلياً، فمصطلح الجنجويد يشير إلى كل عربي، خاصة إن كان يحمل السلاح بصورة قانونية أو غير قانونية. وقد وجدت دراسة عن سبل العيش أن مصطلح الجنجويد يستخدمه السكان المدنيون لوصف خمسة أنواع من المجموعات المختلفة:

الميليشيات العربية القادمة من مكان آخر ترتكب الحرائق والاعتصام والهجوم والسلب؛

العرب الذين يسيطرون على المناطق الريفية المحيطة بالمدن أو المخيمات التي تسيطر عليها حكومة السودان (GoS)، يعملون على الحدّ من الحركة بالهجوم والاعتصاب أو طلب خاوات لأغراض الحماية إن وقعت حركة؛
الأهالي العرب (من داخل المجتمع) أو من العرب المتوطنين الذين يتقاضون خاوات لقاء الحماية من آخرين من داخل المجتمع على أساس منتظم؛
تقاضي الميليشيات العربية المرافقة للقوافل البرية خاوات مقابل الحماية؛
مجموعات مسلحة من غير العرب (وبخاصة التاما والجمير) تقوم حكومة السودان بتعبئتها (بوكانان - سميث وجاسبرز، ٢٠١٠، ص ٣٥).

ليس كل الجنجويد عرباً، وبالمثل ليس كل العرب جنجويد. واشتكى البدو العرب على وجه خاص من تعرضهم للهجوم على افتراض أنهم من الجنجويد (شبكة الأنباء الإنسانية، إبريل، ٢٠٠٥). كما قد تكون مجموعات عربية أخرى قد تعرضت للهجوم أو اصطدمت بالسكان أو المشردين داخلياً من دون أن تكون لهم رابطة بالحكومة. وما يزيد الطين بلة ما أشارت إليه تقارير عن فرار بعض الجنجويد وانضمامهم إلى المجموعات المسلحة.

ومن الواضح أن الحكومة لا تزال تدعم الميليشيات المسلحة، بمن فيهم أولئك الذين يشنون هجمات على المدنيين. بيد أن الاختلاف في استخدام الجهات الدولية الفاعلة للتعبير الاصطلاحية والشهادات الميدانية يعرضان هذه الظاهرة إلى الخلط مع غيرها من الديناميات الأخرى للصراع. وهذا يؤدّد خطراً جدياً يتمثل في تفسير مثل هذه الهجمات بشكل غير صحيح، وبالتالي الاخفاق في التصدي لها بشكل مناسب ومساءلة الجناة عما ارتكبوه من أفعال.

تجد هذه الورقة أن السياقات المختلفة للتجمعات الخاصة بمشردى دارفور داخليا واللاجئين تحدد مدى وطبيعة الأنشطة العسكرية فيها:

• تتسم أكبر مخيمات المشردين داخليا في دارفور، وبشكل أساس في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة ذات الاستقرار النسبي، بتسييسها الواسع وخلوها، كما يظهر، من مظاهر العسكرية، إذ تصبو أنشطة الفرق المرتبطة بالحكومة والفصائل المسلحة في هذه المخيمات، كما يبدو، إلى أهداف سياسية أكثر منها عسكرية. بيد أن الصراع القبلي مبعث قلق شديد، ولعل استراتيجيات الدفاع عن النفس من أكبر العوامل الباعثة على التسلح.

• المخيمات الكائنة في المناطق التي تسيطر عليها الفصائل المسلحة هي الأكثر عسكرية على الدوام، مع انعدام التمييز أو يكاد بين الحيز المدني والعسكري. وتملي طبيعة العلاقة بين الفصيل والسكان المدنيين ما إن كانت السيطرة قسرية الطابع أو طوعية.
• المخيمات الواقعة على طول الحدود بين تشاد والسودان هي الأكثر عرضة للاستخدام لأغراض

عسكرية، إذ يعمل القرب الشديد لهذه التجمعات من الحدود على جعلها بمثابة قواعد خلفية لعمليات التسلل عبر الحدود وكذلك التجنيد.

• المشردون داخلياً في المناطق الريفية هم أكثر عرضة للعنف العشوائي والموجه، بعيداً عن أعين المجتمع الدولي. وهم هدف، كما السكان المدنيون، لطائفة من الجهات، بما فيها فصائل مسلحة وحكومة السودان والجيش والميليشيات. وثمة خطر عالٍ للتسلح في هذه المناطق بقصد الدفاع عن النفس.

ومن النتائج الأخرى لهذه الورقة:

• تعرض المشردين داخلياً واللاجئين، في جميع السياقات، بشكل روتيني للابتزاز والعنف والتجنيد من قبل عديد من الجهات المسلحة، مما يسفر عن زيادة عامة في دفاع مسلح عن النفس.

• شعور المشردين داخلياً في دارفور بالضعف مسؤول عن التساهل النسبي في الموقف إزاء الأنشطة المسلحة في المخيمات. ويتبدى هذا الشعور بأقوى صورته في المخيمات الكائنة تحت سيطرة الحكومة.

• فشل المجتمع الدولي في توفير حماية كافية في مخيمات المشردين داخلياً وتجمعاتهم. فقد خلف التركيز على توفير الحماية المادية الفورية والمراقبة، فجوة في تطوير استراتيجيات للوقاية ولمتابعة مسائل الحماية. فتأثير "الحماية عبر الوجود"، وهي جزء أساس في استراتيجية الحماية للامم المتحدة، محدود إن لم يكن غير كافٍ. فهنالك عدد غير كافٍ، ميدانياً، من ضباط الحماية بولاية واضحة، كما أن هنالك تعويلاً أكبر مما يجب على المنظمات غير الحكومية لتحمل عبء الحماية.

٢. العسكرة ومخيمات دارفور

تم تناول مصطلح "العسكرة" بطرائق عدة، إذ استخدم باعتباره مفهوماً قانونياً، أو توصيفاً للمخاوف الأمنية أو اتصالاً بمسائل إنسانية أو لغرض سياسي. وفي بعض الأحيان، فإن مجرد وجود الأسلحة كاف لإطلاق المزاعم بخصوص عسكرة مخيمات اللاجئين والمشردين داخلياً. لكن، كما سيجادل هذا التقرير، بأن وسم المخيمات بـ"العسكرة"، لا لسبب سوى اكتشاف أسلحة فيها، أو لاندلاع توترات فيها، يفرز نتائج عكسية، بل حتى ضارة. مولداً ردود فعل يمكن ان تعرض سكان المخيم للخطر. ولهذا السبب، من المهم توضيح ما "العسكرة" بالفعل، ومن ثم فحص ما إن كان هذا المعيار ينطبق على مخيمات دارفور.

حظر العسكرة في المخيمات متأصل في القانون الدولي، فهو ينص على حق المدنيين في طلب اللجوء والحصول عليه، وعدم إعادتهم أو إعادتهم إلى مواطنهم ("قسراً"). ويقدم القانون الإنساني الدولي أحكاماً لحماية المدنيين، منها إنشاء مناطق محايدة لهم وحمايتهم من آثار الحرب. كما أرسى مبدأ التمييز الذي يقتضي التفريق الواضح بين الأهداف المدنية والعسكرية، وبين المدنيين والمقاتلين.٧ وتوجز "المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي"٨ ما للمشردين داخلياً من حقوق ومن حماية. لكن إنفاذ هذه الاستحقاقات قد يتميز بالصعوبة في حال وجود المشردين داخلياً ضمن حدودهم الوطنية وتحت مظلة حماية حكوماتهم. ولهذا صلة كبيرة بدارفور، لأن الغالبية العظمى من المشردين داخلياً في المخيمات الكائنة تحت سيطرة الحكومة ليسوا انصاراً لاتفاق السلام في دارفور، وعليه يعتبرون أنفسهم في صراع مع عين السلطة المسؤولة عن حمايتهم.

إذن العسكرة ليست مصطلحاً توصيفياً وحسب، إنما قانوني أيضاً. وهذا تمييز هام لأن المخيم الضام لمظاهر العسكرة قد ينظر إليه باعتباره قد ضحى ببعض من حمايته القانونية مثلما هو الحال مع شخص مدني إذ تتغير حالته المدنية، فعلياً، بحمله السلاح بموجب القانون الدولي. تتأثر مخيمات المشردين داخلياً وتجمعاتهم بطائفة معقدة من الديناميات التي يتميز أكثرها بطابعها السياسي إلى حد بالغ، ومعظمها يستخدمها، إلى حد ما، المجرمون وقطاع الطرق وبعض الفصائل المسلحة. وتغلغ العديد من المخيمات مشاكل خطيرة بما يتصل بالقانون والنظام، إذ تتموضع في الغالب في مناطق تتسم علاقات المجتمعات المحلية فيها بسكان المخيم بالعدائية، فيما تحافظ في الوقت نفسه أيضاً على علاقات اقتصادية معقدة معهم، يحيط بالمخيمات السلابون أو مجموعات معادية تحركهم دوافع مختلفة، من الحدّ من المنافسة على الموارد والابتزاز إلى أعمال عنف ذات دوافع سياسية. وقد يحمل الكثير من هذه الأطراف السلاح بشكل قانوني أو غير قانوني. ومن الجلي أن ثمة تداولاً كبيراً للأسلحة الصغيرة في العديد من

مخيمات دارفور وحولها، لكن هذا وحده لا يعني "عسكرة" المخيم. فقد ينخرط أفراد من الحركات المسلحة في أنشطة عسكرية من غير أسلحة. بينما، وبالضد من ذلك، فإن المجرم الذي يحمل سلاحاً ليس بالضرورة مقاتلاً. وعلى الرغم من اعتبار دعم حركة تمرد عاملاً هاماً في عسكرة المخيمات وقد يسفر عن ذلك فرض عقوبات، فإن اللاجئين والمشردين داخليا ممن يقدمون طواعية الطعام والمأوى ينبغي ألا يعتبروا مقاتلين.١٠

لهذه التفرقة أهميتها البالغة ليس من ناحية القانون الدولي، بل أيضا في المساعدة على توجيه الرد على تفاقم تداول الأسلحة داخل المخيمات. ويعني غياب تحليل متماسك لديناميات المخيم، حتى الآن، أن التدابير المتخذة لمعالجة العسكرة كانت في غالب الأحيان غير ملائمة أو غير كافية. ونجم عن فشل المجتمع الدولي في دارفور في تحديد مختلف العناصر المسلحة في المخيمات ودوافع أعمالهم تحديداً فعلاً - سواء كانت عسكرية أو سياسية أو اقتصادية - اخفاق في التصدي للتوتر المتصاعد واتخاذ إجراءات وقائية فعالة.

لقد وجدت دراسات بأمر العسكرة في أزمات اللاجئين بعضاً من الدوافع الأساسية لهذه الظاهرة، منها:

- استخدام المخيمات بوصفها قواعد للهجوم المسلح، عادة عبر الحدود؛
- تجنيد جنود من بين اللاجئين والمشردين داخليا؛
- استخدام المخيمات باعتبارها مصدرا من مصادر الدخل، من خلال تحويل وجهة المساعدات أو فرض ضرائب على المدنيين؛
- راحة واستجمام الجنود وأفراد أسرهم في المخيمات؛
- الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة؛
- زيادة شرعية المجموعات المسلحة من خلال التلاعب السياسي.

وقد يحدد السياق الخاص لكل مخيم الكيفية والوسيلة التي يمكن أن تكون فيها مفيدة للأطراف المسلحة، فعلى سبيل المثال، تتموضع اوسع مخيمات دارفور للمشردين داخليا في قلب الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة، ومعظمها على مسافة بعيدة من الحدود، ما يجعلها غير ذات نفع في شن هجمات أو الاتجار بالأسلحة. ولئن يرجح الاستفادة منها في تحويل وجهة المساعدات، إلا أن ليس هناك دليل على حدوث هذا على نطاق واسع. وتستخدم هذه المواقع بالمقام الأول، كما يبدو، لأغراض سياسية، سامحة للفصائل المسلحة باظهار ما تحظى به من تأييد سياسي ضمن أوساط المشردين داخليا. وعلى النقيض من ذلك، فإن المخيمات الواقعة على طول الحدود التشادية تعتبر مثالية للراحة والاستجمام للمجموعات المسلحة أو المضاربة بالأسلحة، فضلاً عن كونها قواعد محتملة لشن الهجمات. كما أن هناك أدلة على أن السيارات التي خطفت من منظمات الاغاثة العاملة في المخيمات وجدت طريقها إلى تشاد، حيث تباع لتمويل الفصائل المسلحة.

- وهكذا فإن المؤشرات الرئيسية للتسلح في مخيمات دارفور هي:
- حضور الفصائل المسلحة، قوة واستمرارية، في المخيمات والتجمعات؛
 - تجنيد المشردين داخليا واللاجئين إلى الحركات المسلحة؛
 - الضرائب والأجهزة الموازية (على سبيل المثال، المحاكم) التي تشكلها الفصائل المسلحة؛
 - استخدام المخيمات قواعد تدريب و/أو شن هجمات؛
 - تحويل وجهة المعونة الغوثية.

سيجري تناول هذه العوامل في الأقسام التالية بوصفها مؤشرات محتملة على العسكرة في مخيمات اللاجئين وتجمعات المشردين داخليا.

٣. خلفية النزاع في دارفور

نظام الحكم بدارفور نظام مؤسس منذ فترة طويلة على التركيبة القبلية. لقد كانت السلطة السياسية لسلطنة الفور في فترة ما قبل الاستعمار متجذرة في التفاعل بين الديناميات القبلية والقيادة، وعبرها يجري تخصيص الأرض واستخدامها وإدارتها^{١١}. ولما قهر البريطانيون سلطنة الفور وأخضعوها لسلطة الخرطوم، أرسوا نظاماً من الحكم غير المباشر عبر نظام الإدارة الأهلية. وألقت هذه الإدارة على عاتق الزعماء القبليين مسؤولية الأمن والضرائب والإدارة ونظم القبائل الفرعية والمحاكم، وتخصيص الأراضي، بما في ذلك التوسط في النزاعات على ملكية الأراضي واستخدامها. ومثلما هو متوقع فقد اقتضى ارساء نظام تغييراً في النفوذ على المستويين المحلي والقبلي، فتقوضت الهيمنة التاريخية للفور وتعاضمت أهمية قبائل أخرى، وبروز زعمائها. وكان هذا بداية سلسلة التدخلات الخارجية الذي أحدثت خللاً في التوازن القبلي الحساس لدارفور.

لقد حوِّظ على نظام الإدارة الأهلية لما حقق السودان استقلاله. لكن هذا النظام ارتبط في أذهان الكثيرين بالحكم الاستعماري ولهذا فهو محط استيائهم. وأسفرت تغييرات لاحقة في الحكومة المحلية عن علاقة يشوبها التملل بين موظفي الإدارة الأهلية والمعينين السياسيين الجدد، كما أسفرت عن تقسيم آخر للأراضي، بما في ذلك تقسيم دارفور إلى ثلاث ولايات مختلفة. وهذا التدبير لا يزال يثير جدلاً كبيراً لأنه قلّص مرة أخرى سلطة جماعات مثل الفور، الذين مع انهم يشكلون الأغلبية في دارفور ككل إلا انهم أقل بروزاً في كل ولاية على حدة، ومن ثم تضاؤل أهميتهم السياسية. وعمل تقسيم آخر للأراضي على تغيير ميزان القوى بين المجموعات القبلية، الأمر الذي ينتهي أحياناً بصراع مدمر.

إن الصلة التي تنفصم عراها بين القيادة والأرض هي، على الدوام، من أكثر العناصر أهمية في نظام دارفور للإدارة، فالأرض تخصص، بموجب نظام حيازة الأراضي التقليدي، على شكل دور (معناها "الأرض" أو "البيت") تضم مجموعات قبلية متنوعة لكنها خاضعة فعلياً لسيطرة القبيلة المهيمنة. وكان تخصيص الدور يميل إلى تفضيل المجموعات المستقرة، المسماة المجموعات "الأفريقية"، مع ان عدداً من القبائل العربية تلقت أيضاً مثل هذا التخصيص، وخاصة الرزيقات والهبانية وبني هلبة والتعايشة. أما أولئك الذين لا يحوزون دوراً فجلهم من عرب شمال وجنوب دارفور. وبوصفهم رعاة، فإن طرق هجرتهم المعتادة تمر عبر عدة دور ومناطق مستوطنات أو قرى مؤقتة صغيرة تسمى دامرات.

وأفضى التدهور البيئي - ومن ذلك الجفاف الشديد في الثمانينات - وضعف التنمية والهجرة والتغييرات في موازين القوى، إلى صراعات محلية سرعان ما تدهورت. وبمرور الوقت، تسبب التصحر في قيام القبائل المستقرة على توسيع مناطق زراعتها واجترأ الرعاة أكثر فأكثر على

الأراضي نفسها، كما شرع الرعاة في تغيير استراتيجيات المعيشة، ما زاد الطلب على الأرض بقصد الاستقرار. واستفحلت هذه الحالة مع تصاعد مظاهر العسكرة في دارفور نظراً لشرع المتمردين التشاديين باستخدام المنطقة قاعدة خلفية لهم.

وتكثرت هذه الصراعات المحلية على الموارد، فيما بعد، في الاستيلاء العنيف على الأرض من قبل الرعاة الذين شكّلوا، بمصاحبة مهاجرين تشاديين، مكوناً مهماً من الجنجويد تدعمه الخرطوم. وقد ساعد انتشار هذا العنف وظهور المجموعات المتمردة في دارفور على خلق الأزمة الراهنة في دارفور.

تدويل الصراع في دارفور

أداء الجهات المسلحة في دارفور مسلطة عليه الأضواء بكثافة في الوقت الراهن. وينبغي أن يكون لذلك، مبدئياً، تأثير إيجابي على سلوك كل من الدولة وأطراف من غير الدول، بيد أنه على الرغم من الاهتمام الدولي الذي ليس له نظير في شأن حقوق الإنسان وحماية المدنيين، إلا أن الانتهاكات مستمرة. فمنذ بداية الأزمة اعطى المجتمع الدولي الأولوية في استجاباته لانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية، إذ أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لوائح اتهام والتأمت فرق الخبراء لمناقشة حقوق الإنسان ورصد الأسلحة، وعملت أطراف دولية عديدة ميدانياً في محاولة لخلق مناخ آمن لسكان دارفور المدنيين. ولئن أثبتت توثيق الانتهاكات لاحقاً قيمته بالنسبة للدارفوريين (على سبيل المثال، من خلال توفير الأسس اللازمة للدعوى الجنائية)، فإن التشديد على رصد خروقات حقوق الإنسان لم يصاحبه تطوير استراتيجيات فعالة وفورية للحيلولة دون وقوع مثل هذه الخروقات.

بدأت المنظمات الدولية تصل في أعداد كبيرة إلى دارفور سنة ٢٠٠٤. وبحلول السنة على نهايتها بلغ عدد العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية ميدانياً ٨٥٠٠ (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، ٢٠٠٤، ص ٣). ونشرت في البداية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان (AMIS) بموجب اتفاق وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية في نيسان/ أبريل ٢٠٠٤، لكن بولاية محدودة للغاية. واقتصر عملها، بحكم صغر عدد قواتها، على رصد الامتثال للاتفاق، ومنعت من التدخل بين الأطراف وسمح لها بإطلاق النار دفاعاً عن النفس في حال تهديد مباشر. وفي وقت لاحق من السنة ذاتها، ارتفع عدد طاقم موظفيها إلى أكثر من ٣٠٠٠، وإن ظلت الولاية هي عينها إلى حد كبير. وأبقت بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على قواتها ذاتها تقريباً حتى جرى توقيع اتفاق السلام في دارفور في شهر أيار/مايو سنة ٢٠٠٦؛ ارتفع عدد قواتها في وقت لاحق إلى ٧٠٠٠ (بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، إن. دي؛ مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠٠٥). وفي الوقت ذاته، نشرت بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS)، بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٩٠، مراقبي حقوق الإنسان في دارفور وأقامت وحدة حماية المدنيين (POC) التي تولت أمر الحماية من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) في أواخر سنة ٢٠٠٥.

وفي سنة ٢٠٠٦، وبعد توقيع اتفاق السلام في دارفور على الخصوص، باتت أدوار اطراف الحماية المتعددة أكثر تعقيداً. فقد أفضى نقل المسؤولية من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى مكتب حماية المدنيين التابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان إلى التضارب وانقطاع العلاقات بين الجهات العاملة في المجال الإنساني وموظفي الحماية في الأمم المتحدة (بانغوليانو وأوكالاهان، ٢٠٠٦، ص ٢٤). وفي تلك الأثناء عمل انخراط بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في اتفاق السلام في دارفور على أن ينظر المشردون داخلياً نظرة شك إلى قواتها، ومن ضمنهم مؤيدو جيش تحرير السودان/ فصيل عبد الواحد غير الموقع. اضم إلى ذلك، إن تعاون بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان مع قوات الأمن الحكومية في توفير الأمن المادي، زاد من الاحساس العام بعدم الثقة ضمن صفوف المدنيين (مجموعة الازمات الدولية، ٢٠٠٥، ص ٦).

وبالإضافة إلى ذلك، اشترك العديد من الحكومات اشتراكاً عميقاً في مختلف جوانب ازمة دارفور. وأفادت تقارير في شهر أيار/مايو سنة ٢٠٠٧، بمباشرة حكومات اريتريا وليبيا وجنوب افريقيا وجنوب السودان، وكذلك الوساطة المشتركة للامم المتحدة - الاتحاد الأفريقي في تقديم "مبادرات متزامنة، وفي بعض الحالات متنافسة" للمساعدة على احلال السلام في دارفور (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٧، ص ١٦). أما في مجال حفظ السلام، فالمنطقة الآن مكتظة بمختلف القوى، بما فيها بعثة الامم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور (اليوناميد)، بعثة الأمم المتحدة في السودان لجنوب السودان، وبعثة الامم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (MINURCAT)، وقوة الاتحاد الأوروبي (اليوفور) في تشاد.

وميدانياً فإن تأثير العمليات السياسية والانتشار الجديد للقوات بات محسوساً من خلال ما طرأ من تحول على مستوى انعدام الأمن، الذي يميل إلى التزايد بدنو محادثات السلام الأساسية نظراً لأن كل طرف يناور من أجل شغل موقع. ولا ينبع تفتت الفصائل المسلحة منذ اتفاق السلام في دارفور من خلافات سياسية فقط، بل ربما يتأتى في المقام الأول من التباري من أجل الحصول على مكان في طاولة التفاوض. غير أن هذا التفتت بلغ من البروز حداً بحيث يصعب على المجتمع الدولي تحديد أطراف الحوار للجراء محادثات.

وعلى الرغم من مسعى الهيئات الدولية في احلال السلام، إلا ان الأثر الفعلي لأعمال الكثير منها هو تعزيز استخدام القوة، إذ انفق جهد واسع في تشجيع متمرد دارفور على تحويل أنفسهم من قادة ميدانيين الى قادة سياسيين، مما أدى إلى ايلاء تركيز شديد على العناصر المسلحة، واهتمام قليل جداً بالمجتمع المدني. واستجاب أولئك الذين يتطلعون إلى احراز مواقع سلطة بعملهم على جمع الأسلحة والعربات والجنود - في الغالب على حساب المنظمات الإنسانية - لضمان أن يؤخذوا على محمل الجد. وبمقتضى اتفاق السلام في دارفور، وضعت آليات لمعالجة قضايا سياسية حاسمة، لكن العملية كانت غاية في البطء، إذ اشتكت الأطراف المدنية، ومنهم المشردون داخلياً، في العملية التحضيرية لإحدى هذه الآليات المتصلة بالحوار الدارفوري الدارفوري والمشاور، من أن أصواتهم غير مسموعة. أما الحكومة، من جانبها، فقد كانت بارعة في ابقاء المجتمع الدولي مركزاً

على محاولة الحصول على مدخل لقوات حفظ السلام حتى تتجنب المزيد من المشاركة السياسية ذات المغزى، وباختصار، ومثلما عبر أحد المحللين إن "دعم فعال للسلام تسعة أجزاء عمل سياسي وعلاقات مجتمعية وجزء واحد هو قوة أو التهديد بالقوة، لكن النقاش الخاص بدارفور ركز على القوة وحدها وليس على سياسات الاستقرار" (دي وال، ٢٠٠٧ب، ص٥).

ع. عوامل الخطر المفضية للعسكرة

أسفرت الديناميات والأحداث الموصوفة أعلاه عن عدد من العوامل المترابطة التي تزيد من خطر عسكرة المخيمات. ومن أهمها استخدام المخيمات بوصفها جزءاً من جدول أعمال الحكومة السياسية والحركات المسلحة على حد سواء. ويشمل هذا الاستخدام بالضرورة التلاعب بمخاوف المشردين داخلياً في ما يتصل بمسائل من قبيل العودة الطوعية وملكية الأرض والقيادة، إضافة إلى التلاعب البدني بواسطة الإكراه والتحكم. كما أن توافر الأسلحة الصغيرة عامل رئيسي آخر يؤدي إلى عسكرة المخيمات.

التسييس والعسكرة

تبوؤ الأطراف العسكرية الصدارة على الأطراف المدنية في العملية السياسية معناه بأن فرصة من يريد أن يُسمع صوته السياسي هي أفضل بكثير فيما لو عمل من خلال فصيل مسلح. وتحظى الفصائل المسلحة، من جانبها، بفرصة أوفر لكسب المصداقية إذا ما تم النظر إليها بوصفها ذات نفوذ وسيطرة على أبرز الدوائر الواضحة للعيان: المشردين داخلياً. والنتيجة، كما هو محتم، سعي الفصائل المتمردة الى استخدام ابرز المخيمات في دارفور منبراً لمد نفوذها السياسي، وأسماع المشردين داخلياً لا تجد غضاة في هذا الاستخدام. وجيش تحرير السودان/ فصيل عبد الواحد يمتاز بالحنكة أكثر ممّا عليه بقية الفصائل في استخدام المخيمات بهذه الطريقة كما تشهد بذلك التقارير المحلية والدولية الخاصة بالمظاهرات السياسية المنطلقة داخل هذه المخيمات (أنظر مربع ٢). وظهر الدليل على الاستراتيجية الإعلامية المتطورة لهذا الفصيل في المخيمات الواسعة الحجم في العديد من التقارير الاخبارية، ناقلة عن "الناطق الرسمي باسم اللاجئين والنازحين في دارفور"، وبياناته لها ارتباط واضح بجيش تحرير السودان/ فصيل عبد الواحد (رويتز، ٢٠٠٧b؛ سودان تريبيون، ٢٠٠٧b؛ سودان تريبيون، ٢٠٠٨a).

ولئن تمثلت المظاهرات والبيانات الصحفية وجهاً من وجوه التفاعل السياسي في مخيمات دارفور، إلا أن أموراً كثيرة تجري خلف الكواليس. فالفصائل تستخدم المخيمات الكبيرة، كما يبدو، لكي تبرهن للحكومة والمجتمع الدولي على أنه بوسعها النفاذ إلى عمق الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة. أما بالنسبة للحكومة، فإن المخيمات تمثل إحراجاً – نظراً لتعبير المشردين داخلياً عن تأييدهم الصريح للمعارضة – أكثر منها خطراً أمنياً، مثلما كشفت ذلك زيارة الأمين العام للأمم المتحدة للفاشر حين قامت الحكومة نفسها بتنظيم احتجاج للتصدي لاحتجاج المشردين داخلياً المؤيدين لجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد. ومن ناحية أخرى، يشكو المشردون داخلياً من تلاعب الحكومة بقيادة المخيم لتسرية جدول أعمالها في المخيمات، واستشهدوا بوجه خاص بقضية العودة القسرية.

جدول المظاهرات السياسية في مخيمات المشردين داخلياً واللاجئين

المصدر	الفصيل المنقول عنه	المخيم	متى	المظاهرة
بي بي سي مونيتورنغ، ٢٠٠٨/سودان تريبيون، ٢٠٠٨b	جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد (نقل) عن حركة العدل والمساواة في المتابعة)	أفيد انها انطلقت في ٢٠ مخيماً للمشردين داخلياً (دارفور) و١١ مخيماً للاجئين	ابريل/نيسان ٢٠٠٨	احتجاج ضد التعداد السكاني
سودان تريبيون، ٢٠٠٨a	لم ينقل عن فصيل	مخيمات المشردين داخلياً (غير معينة)	فبراير/شباط ٢٠٠٨	احتجاج ضد تأخير نشر قوات حفظ السلام
سودان تريبيون، ٢٠٠٧c	حركة العدل والمساواة	أبو شوك، السلام، الكلمة	نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧	احتجاج ضد قوات حفظ السلام الصينية
أب، ٢٠٠٧b	جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد حكومة السودان ١٢	الفاشر	سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٧	مظاهرات تأييد/ احتجاجات ضد زيارة الأمين العام للأمم المتحدة
سودان تريبيون، ٢٠٠٧b	جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد	كلمة، عطاش (جنوب دارفور) ومخيمات أخرى في شمال دارفور (أفيد مشاركة ٢٢ ألفاً من المشردين داخلياً)	أغسطس/آب ٢٠٠٧	ادانة محادثات عروشة
مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان ٢٠٠٦c	جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد	الطويلة، ابو شوك (شمال دارفور)؛ كلمة، الكاس، عطاش (جنوب دارفور)؛ هاسا، وهيسا، خمسة، دكيك، الهماذية (منطقة زلينجي)	مايو/أيار ٢٠٠٦	احتجاج ضد اتفاق السلام في دارفور

ويمكن أن يكون التسييس عامل خطر يبعث على العسكرة، لكنه ليس مؤشراً نهائياً على ذلك. فميل الأطراف الدولية الفاعلة إلى افتراض أن التسييس يفضي بالضرورة إلى العسكرة يمكن أن يؤدي إلى خنق التعبير السياسي أو ممارسة الضغط بغية "عدم التسييس" (موغاير، ٢٠٠٦). ولعل النتيجة غير المتعمدة لذلك هي تنازل اللاجئين والمشردين داخليا، في مسعاهم لطلب اللجوء، عن حقهم في أن يكون لهم صوت سياسي - نتيجة ليست مخالفة فقط لمبادئ المجال الإنساني المتعلقة بالحياد، وإنما أيضا للحقوق القانونية المنصوص عليها في اتفاقية اللاجئين والمبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي وعدد آخر من الاتفاقيات الدولية

لحقوق الإنسان (ماكغينس، ٢٠٠٣، ص١٦٠). ولئن كان من الضروري ضمان أن لا يمس التعبير السياسي لإحدى المجموعات حق الآخرين في حمل أفكارهم والتعبير عنها، فإن المبدأ القائل بأن المخيمات أماكن محايدة لا يقتضي أن تكون غير مسيسة بالكامل. وبالفعل، فإن الاخفاق في السماح بالتعبير السلمي عن المعتقدات السياسية قد يشجع في الواقع على العنف، لأن ذلك يصبح وسيلة المشردين الوحيدة لإسماع أصواتهم. فالحرمان من المشاركة في العملية السياسية كان وما يزال مصدر قلق أعرب عنه بانتظام المشردون داخلها في دارفور.

العودة القسرية واحتلال الأراضي

على الرغم من إعادة التأكيد على نظام حيازة الأراضي التقليدي وانشاء لجنة للأراضي، فإن مسألة الأراضي وإدارتها ما ونيت مثار جدل إلى حد كبير. والتقت مخاوف المشردين داخلها في مسألتين مترابطتين هما: العودة الطوعية واحتلال الأراضي.

فالتقارير المتحدثة عن العودة القسرية واستخدام القوة تتواصل في جميع ولايات دارفور الثلاث منذ سنة ٢٠٠٤ (شبكة الأنباء الإنسانية، ٢٠٠٤؛ المنظمة الدولية للاجئين، ٢٠٠٤). ودعا الرئيس عمر البشير خلال زيارته الى دارفور في شهر يوليو/تموز ٢٠٠٧ حكام الولايات المضي قدماً بشأن العودة وتحدث علناً عن الحاجة إلى تفريغ المخيمات (مجموعة الازمات الدولية، ٢٠٠٧، ص٧؛ رويترز، ٢٠٠٧). وأفاد المفوض العام السوداني للمساعدات الانسانية فيما بعد أن ٤٥ في المائة من نازحي دارفور قد عادوا إلى ديارهم، واستشهد بعدد قريب من ٨٠ ألفاً في كل ولاية من ولايات دارفور (سودان تريبيون، ٢٠٠٧). وفي أوائل سنة ٢٠٠٨، أفادت الحكومة أن ٣٥٩ ألفاً من المشردين داخلها قد عادوا إلى ديارهم في السنة الماضية (سودان تريبيون، ٢٠٠٨؛ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ٢٠٠٧، ص ٣٩). وبينت أرقام الأمم المتحدة لسنة ٢٠٠٧، على أي حال، حركة عودة غير ذات أهمية، ولاحظ فريق خبراء الامم المتحدة المعين من لدن مجلس حقوق الإنسان أن "من دون اتخاذ موقف بشأن طبيعة وعودة النازحين واستدامة ذلك... فإن أكثر من ٢٦٧ ألف شخص شردوا منذ بداية سنة ٢٠٠٧" (مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، ٢٠٠٧، فقرة ١٩). كما أُفيد في أوائل سنة ٢٠٠٨، وبالتزامن، مرة أخرى، مع مزاعم الحكومة بعودة ذات وزن، وقوع ترحيل قسري في مخيمي عطاش وكلمة ومخيم كاس في ولاية جنوب دارفور (سودان تريبيون، ٢٠٠٨).

إن الشعور بإمكانية التعرض الكامل للحرمان نتيجة للترحيل القسري هو أمر حقيقي ينتاب المدنيين في دارفور، وحيثما أخرج المشردون داخلها من المخيمات بالقوة، فلشكاً ما انتهى الأمر كثيراً باختفائهم من السجلات الرسمية. فمثلاً دعي المشردون داخلها في صراف عمرة في ولاية غرب دارفور إلى اجتماع في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وأعلموا بأن بانتهاء صفتهم بوصفهم مشردين داخلها انتهت؛ وإذا لم يعودوا إلى ديارهم فعليهم التوطن باعتبارهم مقيمين. ولما عادوا وجدوا بيوتهم وقد أزيلت بالجرافات. ولقد وصل فيما بعد حوالي ١٨ ألفاً منهم إلى مخيمات زلنجي، حيث ظلوا أكثر من سنة من غير تسجيل ١٣. وي الآونة الأخيرة، منعت الشرطة

المشردين داخليا الذين فروا من مخيم كلمة إثر غارة شنتها الحكومة عليه في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٧، من العودة الى المخيم في الأيام التي أعقبت ذلك. وهؤلاء المشردون من مخيم كلمة - الذين يربو عددهم على ١٠ آلاف- منعوا كذلك من الاستقرار في مخيمات أخرى. وتم ترحيل عدد كبير منهم نقلاً بالحافلات بعيداً من نيالا من مخيم عطاش في وقت لاحق من ذلك الشهر. واتسمت المعلومات المقدمة من الحكومة الى موظفي الحماية في بعثة الأمم المتحدة في السودان والمنظمة الدولية للهجرة عن أماكن وجودهم بضآلتها وتضليلها، بحيث يستحيل متابعة ما حدث لهم، وما لبثت مواقع العديد من هؤلاء المشردين داخليا مجهولة. أما المشردون داخليا الآخرون في مخيم كلمة فجرى "توطينهم" في منطقة نيالا، لكن ما وني غير واضح ما الحقوق القانونية التي تنازلوا عنها مقابل قبولهم حزمة إعادة التوطين.١٤

كما عبر المشردون داخليا والمجتمع الدولي عن قلقهم بشأن احتلال الأراضي، وخصوصا توطن العرب الأجانب على أراض كان يشغلها في السابق أولئك الذين نزحوا إلى المخيمات (هيومان رايتس ووتش، ٢٠٧؛ رويترز، ٢٠٧c؛ معهد الولايات المتحدة للسلام، ٢٠٠٨، ص ١٠). كما أن المعارضة الواسعة النطاق لتعداد السكان، الذي جرى في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بما يتوافق مع اتفاق السلام الشامل لسنة ٢٠٠٥، لفت الانتباه إلى هذه المسألة، إذ خشى المشردون داخليا أن يؤدي إجراء إحصاء رسمي للسكان بينما مازال الكثير منهم نازحين، إلى نزع ملكية أراضيهم. وقد نقل عن مشرد داخلي مطالبته الحكومة بإبعاد الأشخاص الذين وصلوا مؤخرا إلى دارفور واسيغت عليهم الدولة "الشرعية" بوصفهم مواطنين سودانيين، مما سمح لهم بالاستيلاء على اراضي النازحين (سودان تريبيون، ٢٠٠٨e).

واثبتت مسألتنا احتلال الأراضي والعودة على أنهما عاملان رئيسيان في زعزعة الاستقرار في المخيمات في مناسبات عديدة. وإذا تواصلت عملية إعادة الترحيل القسرية إلى أماكن غير أماكنهم فهناك خطر شروع المشردين داخليا في تسليح أنفسهم استراتيجياً للحيلة دون هذا الترحيل. زد على ذلك، إن عدم وجود رد دولي واضح على مسألة احتلال الأراضي يولّد عند المشردين داخليا واللاجئين حافزاً قوياً للتطلع إلى دعم الحركات المسلحة. وأخيراً، فإن إعادة توزيع الأراضي يزيد أيضا من من حدة التوتر القبلي.

القيادة والتوتر القبلي

التوتر القبلي عامل رئيسي في معظم المخيمات والتجمعات، ويبلغ هذا الشعور أوجه في المخيمات الكبيرة التي يمتاز قاطنوها بعدم انسجامهم، وإذ يواصل التوتر في بعض المخيمات اضطرره خلال عملية تشريد يطول أمدها، فإنه يقبل في حالات أخرى على شكل موجات نتيجة لعمليات تشريد متعاقبة يتألب فيها سكان المخيم القدامى على الوافدين الجدد الذين غالباً ما يتحدرون من قبائل مختلفة.

وغدت القيادة المحلية في دارفور، المتأكلة سابقاً، الآن في أزمة عميقة. إذ انفصل العديد من القادة خلال عمليات التشريد عن يملونهم، وفقدوا بذلك لزومهم في كثير من المجالات، إما لأنهم غائبون أو لعدم الرضا العام بهم، ١٥ وحل محلهم "ثيوخ المخيم"، كما يطلق عليهم الذين ينتخبهم من

المشردين داخلياً، وهناك عدة اختلافات رئيسية بين دور السلطات التقليدية وقيادة هذا المخيم. فثلث يمثل القادة التقليديون عادةً القبيلة المهيمنة، إلا أن مسؤولية إدارة الأمن والتوسط في النزاعات بين جميع سكان المنطقة تقع على عاتقهم، بغض النظر عن الأصل القبلي. وعلى النقيض من ذلك، ينزح شيوخ المخيم إلى رئاسة قطاعات من المشردين داخلياً الذين هم تقريباً غير متجانسين من حيث التكوين القبلي. ونتيجة لذلك، فعندما ينشأ نزاع قبلي فمن المحتمل ألا ينظر إلى هؤلاء القادة باعتبارهم محكمين حياديين، وقد نشأ هذا الوضع لأن شيوخ المخيم، أساساً، على عكس القيادة التقليدية، يستمدون سلطتهم من الانتخابات، وفي الغالب بناء على قدرتهم على الاتيان بالسلع والخدمات لمجتمعهم. ولئن يشكل الشيوخ طرفاً مهماً للغاية في الحوار مع المجتمع الدولي وخاصة مع العاملين في المجال الإنساني، لكنهم ليسون بدرجة عالية، وفي الغالب يتحكمون بموارد المخيم مثل الغذاء والماء (بانغوليانو وأوكالاها، ٢٠٠٦، ص ١٩). ومن غير الواضح ما الذي سيحدث لأجهزة القيادة حين يشرع المشردون داخلياً في العودة أو في إعادة التوطن، لكن الافتراض السائد هو أن شكلاً مختلفاً من نظام القيادة التقليدية سوف يستؤنف. وإذا صح هذا الأمر، فسيفقد شيوخ المخيم منزلتهم المعتبرة التي أحرزوها في مواقع النزوح، وقد يعرضهم هذا للتلاعب والمناورات السياسية.

كما أن دور الشباب المهم في ديناميات مخيمات دارفور وتجمعاتها، إذ تتسم الفرص المتاحة للشباب في معظم المخيمات، سواء كانت فرصاً تعليمية أو مهنية، بندرتها ولا سيما في المناطق الريفية ١٧. وعلى الرغم من أن معظم المخيمات الكبيرة تضم لجاناً أو جماعات شباب، إلا أن المدى الذي تسمع فيه أصواتهم ضمن أجهزة النفوذ في المخيم متباين (بعثة الأمم المتحدة في السودان، ٢٠٠٧). وبالتالي، تجري تجربتهم بدرجة أساسية للقيام بخفارات مجتمعية وأمنية، من لدن إما قادة المعسكر أو الحركات المسلحة (فريق الخرطوم التوجيهي للحماية، ٢٠٠٨، وجمالاً، ينذر رؤية الشباب وهم يحملون أشياء أخرى بالإضافة إلى العصي، لكن يبدو أن لدى الكثيرين في بعض المخيمات أسلحة صغيرة أو يسعهم الحصول عليها. وما فتئ الشباب المعبأ يفتل عضلاته علناً أكثر فأكثر تحدياً لأجهزة القيادة على نحو خاص، وثمة قلق من أن تفقد القيادة في بعض الأماكن السيطرة عليهم ١٩.

العنف أداة سيطرة

السلامة الشخصية هي الشاغل الرئيسي الذي قال به معظم المشردين داخلياً، سواء كان ذلك داخل المخيمات أو أبان العودة الطوعية إلى ديارهم. وقد وثقت توثيقاً حسناً الهجمات العنيفة التي استهدفت المشردين داخلياً حول المخيمات، لا سيما عند قيامهم بجمع الحطب أو أثناء الذهاب للعناية بمحاصيلهم، وانتقدت مجموعات حقوق الإنسان الحكومة لفشلها في الحيلولة دون وقوع هذه الهجمات (مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ٢٠٠٧، فقرة ١٩). والنساء هن الأكثر عرضة للخطر، والعنف الجنسي ضدهن متفش. ولشدة ما تعزى أمثال هذه الاعتداءات إلى "مسلمين مجهولين" أو إلى "النجويدي"، مع أنه يمكن في بعض الأحيان التعرف إلى الجناة بشكل أكثر تحديداً. ومن الصعب تحديد عدد الهجمات الواقعة، وخصوصاً تلك التي تنطوي على عنف جنسي، ويعود

ذلك في جزء منه إلى الإبلاغ غير الكافي عن حوادث الاغتصاب، وفي الجزء الآخر إلى حملة متضافرة من جانب الحكومة للحد من الإبلاغ عن العنف الجنسي في دارفور. وقد اعتقل ارتباطاً مع أمثال هذه التقارير موظفو أطباء بلا حدود في سنة ٢٠٠٥. كما عرفت منظمات غير حكومية أخرى، أبرزها لجنة الإنقاذ الدولية والمجلس النرويجي للاجئين، مضايقات من قبل الحكومة لأسبابٍ مِثَالِة. وأشارت منظمة هيومن رايتس ووتش، في تناولها لهذا الموضوع في سنة ٢٠٠٥، إلى تعرض "أكثر من عشرين موظفاً من موظفي الاغاثة للاعتقال التعسفي والاحتجاز أو التهديد بالاعتقال في الشهور الستة الماضية..." (هيومن رايتس ووتش، ٢٠٠٥).

بشكل عام، يهدف المهاجمون إلى السيطرة على حركة سكان المخيم من خلال التهريب. كما أن الحد من المنافسة على الموارد في كثير من المناطق، هو دافع. والجناة هم عسكر حكومة السودان، والمجموعات شبه العسكرية أو الميليشيات، وأحياناً مدنيون كما في حالة الاعتداء الجنسي (مركز فينشنتاين الدولي، ٢٠٠٧، ص ١٣؛ هيومن رايتس ووتش، ٢٠٠٨b، ص ١٢-١٤). ولم تقابل هذه الهجمات برد يذكر، مما أثار غيظ المشردين داخلياً وقلقهم سواء أكان ذلك في المخيمات أو في التجمعات الريفية.

وتميزت كثير من حالات الاغتصاب والضرب الواقعة حول المخيمات بطابعها الاستراتيجي، لكن انهياراً عاماً في القانون والنظام، أفضى أيضاً إلى زيادة في الاعتداءات الانتهازية التي يقوم خلالها أفراد أو مجموعات صغيرة من الرجال بارتكاب أعمال العنف الجنسي، احساساً منهم بالافلات من العواقب. فانعدام أي رد أمني يغذي من احتمال تشكيل جماعات للدفاع الذاتي، وبالفعل توجد في بعض المخيمات والمستوطنات مجموعات أو دوريات الدفاع عن النفس.

انتشار الأسلحة الصغيرة

كانت الأسلحة الصغيرة تندفق على دارفور قبل اندلاع الصراع في سنة ٢٠٠٣ بكثير، فبالإضافة إلى حاملي تلك الأسلحة قانوناً أو للحماية الشخصية، كانت ثمة أسلحة في أيدي المتمردين التشاديين المتمركزين في دارفور وكذلك لدى الدارفوريين الذين حاربوا في جنوب السودان، من ضمن آخرين. ٢٠ وعلى الرغم من الحظر الذي فرضه مجلس الامن الدولي في سنة ٢٠٠٤، وتمديده في سنة ٢٠٠٥، فما ونييت الأسلحة تصل إلى دارفور. ففي المراحل المبكرة من الصراع عملت شبكات الدعم الاقليمية على تزويد حركات المتمردين بدرجة محدودة من الأسلحة لتستكمل بأسلحة من اريتريا والجيش الشعبي لتحرير السودان ومن المؤيدين محلياً. وحكومة السودان مسؤولة ليس عن تزويد كل من الجيش والميليشيات المصطفة معها بأكثر كمية من الأسلحة، بل كذلك، وإن عن غير قصد، المتمردين، الذين حصلوا عليها إما من خلال القيام بهجمات أو من خلال الأسواق (فليننت، ٢٠٠٧، ص ١٤٧).

وبالرغم من الحظر، فثمة اعتقاد واسع ان الحكومة ما زالت تشحن امدادات كبيرة من الأسلحة إلى دارفور. وعلى الرغم من أن نزع سلاح الجنجويد كان بنداً على جانب كبير من الأهمية في

اتفاق السلام في دارفور، فهناك أدلة على مواصلة الحكومة دعمها لميليشيات مسلحة. كما أن أسلحة من طائفة متنوعة من المصادر الأخرى ما زالت تجد طريقها سواء إلى أيدي المتمردين في دارفور أو إلى المجموعات الموالية للحكومة، بحيث يمكن تعقب مورديها إلى الصين وإسرائيل وروسيا من ضمن بلدان أخرى (حقوق الإنسان أولاً، ٢٠٠٨؛ مجلس الامن الدولي، ٢٠٠٧، فقرتا ٧٧ و٧٨). وُحِد النظام التشادي و/أو عناصر مرتبطة باجهزته الامنية بوصفه مورداً للأسلحة لحركة العدل والمساواة (JEM) وجبهة الخلاص الوطني (NRF) (توبيانا، ٢٠٠٨، ص٤٠). كما ضبقت سلطات الجمارك، من ناحية اخرى، دخول الأسلحة إلى دارفور من مصر واريتريا (مجلس الامن الدولي، ٢٠٠٧، فقرة ١٢٩). كما وجدت الأسلحة طريقها، كما يقال، إلى دارفور من جمهورية الكونغو الديمقراطية، أولاً عبر جمهورية أفريقيا الوسطى ثم عبر تشاد (توبيانا، ٢٠٠٨، ص٣٨). والمستفيدون من ذلك ليسوا الفصائل المسلحة والميليشيات القبلية ومختلف قوات الامن الحكومية فقط ولكن أيضاً جماعات الدفاع عن النفس من المدنيين. وقد انغمرت أسواق جنوب دارفور في مناسبتين على الأقل في سنة ٢٠٠٧ بالأسلحة إثر توزيع جيش تحرير السودان/مفني مناوي وزعماء القبائل المحلية المزعم لأعداد كبيرة من الأسلحة إلى المدنيين دفاعاً عن النفس.

وشُعر بوقوع انتشار الأسلحة الصغيرة هذا في جميع أنحاء المنطقة وأثر تأثيراً شديداً على العمليات الإنسانية. فقد نقلت وكالات المعونة الإنسانية موظفيها، بين شهري كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، على سبيل المثال، ٢٥ مرة، مع قتل ٥ من أفرادها وجرح ١١ آخرون. ونفذ مسلحون ٦٥ هجمة على مواقع العمل الإنساني في الفترة نفسها (بعثة الأمم المتحدة في السودان، ٢٠٠٧ب، ص ١٢). وتواصلت النزعة ذاتها في سنة ٢٠٠٨، وفي شهر نيسان/أبريل أعلن برنامج الأغذية العالمي انه سيخفف حصصه إلى النصف بسبب عمليات خطف تسليم الغذاء. وبالرغم من أن النشاط المسلح ليس بالضرورة القاعدة داخل المخيمات، فقد لوحظت أسلحة محمولة بأيدي كل من الفصائل المسلحة والعناصر الإجرامية. كما أن هناك أدلة على استخدام جماعات الدفاع عن النفس المدنية الأسلحة الصغيرة. ٢١ مع ذلك ينبغي ملاحظة عدم انحصار انعدام الأمن باستخدام الأسلحة النارية، إذ وقع حادث خطير في كيبايا بولاية شمال دارفور اشترك فيه ٢٠٠ متظاهر مسلحين بالعصي والحجارة لا غير (مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ٢٠٠٧، ص٣٢).

إن امكانية السيطرة على تدفق الأسلحة الصغيرة في دارفور ضئيلة. وأوصى فريق الخبراء من ضمن توصياته بأن تنشر قوات اليوناميد على الحدود التشادية للحدّ من تدفق الأسلحة (مجلس الامن الدولي، ٢٠٠٧، الفقرة ١٤) ٢٢. بيد أن الحدود تتسم بوعورتها وطولها، وجهد مثل هذا يمكن أن يستنفد جميع قدرات اليوناميد. أضف إلى ذلك، وكما أشار الفريق نفسه، إن قدرة البعثة على رصد الأسلحة ستكون مفيدة ما لم يمكن تحديد المصدر نظراً إلى أن "وجود الأسلحة والمعدات ذات الصلة في دارفور لا يشكل في حد ذاته انتهاكاً" لقرارات مجلس الامن الدولي (مجلس الامن الدولي، ٢٠٠٧، ص٦٥). وحتى لو انحصرت جهود الحد من الأسلحة أو رصدها بالمخيمات، فإن ذلك يتطلب قدرة هائلة من المجتمع الدولي على رصد أو معرفة مصدر الأسلحة في المخيمات.

كما لم تكن هناك محاولات متضافرة لنزع سلاح أي من المخيمات في دارفور. فقد أطلقت الحكومة عمليات قليلة للتفتيش والحجز، لكنها كانت غير فعالة وأحادية الجانب، ما اثار انتقادات بعدم امتثالها بالتزاماتها عملاً باتفاق دارفور للسلام. فعلى سبيل المثال، أمرت الحكومة في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، رجال الشرطة بجمع الأسلحة ومصادرتها في مخيم ديريك، لكنهم ظفروا بتسع قطع من الأسلحة ليس غير، رغم ما أفاده مراقبو الأمم المتحدة من أنهم شاهدوا أناساً وهم يحملون السلاح علناً في ذلك اليوم في المخيم نفسه. ٢٣ علاوة على ذلك، ربط مراقبو حقوق الإنسان برنامج الحكومة لنزع السلاح بأجندة أخرى، بما في ذلك تسهيل عودة المشردين داخليا أو إعادة توطينهم (المنظمة الدولية للاجئين، ٢٠٠٧).

وفي غضون ذلك، أقرت الحكومة بأنها لم تحرز أي تقدم يذكر في نزع سلاح الجنجويد رغم أن ذلك بند أساسي من بنود اتفاق السلام في دارفور (مجلس حقوق الإنسان، ٢٠٠٧، فقرة ٢). وأعلنت حركة تحرير السودان (SLM)، بأنها لن تقوم، من جانبها، بنزع السلاح حتى تلمس ما يشي بقيام الجهة الأخرى بنزع السلاح. ٢٤

ومع أن عددا كبيرا من قطع السلاح في دارفور في يد الحكومة والميليشيات والفصائل المسلحة، فمن الضروري تسليط الضوء على أن عدداً لا بأس به منها بحوزة جماعات الدفاع عن النفس المدنية. وكانت هذه المجموعات، في الماضي، منظمة في المقام الأول مناطقياً، أما اليوم، مع ما أحدثه الصراع والتشرد من تأثير على الديناميات القبلية المحلية والقيادة، فهم ينتظمون أكثر فأكثر وفق الانتماءات القبلية. واينما كانت هذه هي الحال، فمن الواضح أن سهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة لهو خطر على أمن السكان المدنيين.

٥. تقييمات السياق

تتصف مخيمات المشردين داخليا وتجمعاتهم في جميع أنحاء دارفور بعدد من الخصائص المشتركة، فالملاجئ مصنوعة من القش، والأغطية بلاستيكية، فضلاً عن مواد متاحة أخرى. كما أنها إما منتشرة بشكل عشوائي في منطقة أو منظمة بعض الشيء، اعتماداً على حجم المخيم ومداه. يحوي بعض المخيمات بضعة آلاف من السكان، بينما البعض الآخر، مثل قريبة، على عدد ربما يصل إلى ١٢٠ ألفاً. وبالأساس فإن المخيمات الكبيرة هي مدن صغيرة لها أسواقها ومدارسها ومراكزها المجتمعية ونقاط توزيع المياه والغذاء. وكالمعتاد تتسم المساحة الزراعية فيها بمحدوديتها البالغة وكذلك هو الشأن مع المناطق الترفيهية للأطفال والشباب.

تتموضع مخيمات دارفور الكبيرة والمنظمة، في معظم الأحيان، على حافة المناطق الحضرية، وقلة قليلة من هذه المخيمات تتمتع بنقاط تفتيش على الطرق يمكن أن تستخدم لتقييد الحركة. بل تخلو هذه المخيمات نفسها من الحواجز أو الأسوار لمنع المشردين داخلياً من الخروج أو الغريباء من الدخول، لكنه من النادر أن يحدث شيء من هذا النوع من دون أن يلاحظه أحد سكان المخيم أو السلطات القائمة عليه. فالخبر ينتشر بسرعة حين يصل الزوار سواء كانوا من عمال الاغاثة القادمين لتسجيل الوافدين الجدد أو من الرجال المسلحين العابرين.

وحيثما ثمة نقطة تفتيش فإن حركة الزوار، بمن فيهم المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة وأفراد من قوات حفظ السلام، مرصودة وفي بعض الأحيان مقيدة. وفي حال وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية فإن تبرير التقييد غالباً ما يستند إلى مخاوف أمنية و/أو عدم صلاحية الأوراق الثبوتية. وكان هذا تحدياً بالنسبة للعديد من المنظمات غير الحكومية، وخصوصاً لأن هناك تأخيراً على الدوام في إصدار الأوراق الرسمية. عراقيل كهذه هي شكل شائع من أشكال المضايقة يلجأ إليه الجانب الحكومي، ويتمشى مع الصعوبات التي تلاقىها المنظمات الإنسانية عند تقديمها لطلبات الحصول على التأشيرات والتصاريح وبطاقات الهوية والموافقات الفنية الصادرة عن السلطات.

كما قد تتعرض حركة أفراد سكان المخيم إلى التقييد. فقد أوقفت سلطات المخيم بعض النازحين من مغادرة المخيمات، بينما منع آخرون من الدخول إليها بغية الاستقرار فيها. وكان هذا في بعض الأحيان ضرورياً إما بسبب بلوغ المخيمات سعتها القصوى بحكم محدودية الحيز أو المياه، أو لأنه لا يسعهم ببساطة ضبطها. ففي بعض من أمثال هذه الحالات توجه سلطات المخيم النازحين إلى مواقع أخرى. وفي حالات أخرى، مثلما هي الحال حين سعى أكثر من ١٠ آلاف مشرد من مخيم كلمة إلى دخول مخيمات أخرى إثر غارة حكومية عليهم في سنة ٢٠٠٧، منعت السلطات هؤلاء المشردين من دخول المخيمات من دون أن تقدم بالضرورة حلولاً أخرى.

المراكز الحضرية التي تسيطر عليها الحكومة

يقطن ما يقرب من ثلث المشردين داخليا في دارفور في مخيمات كبيرة ومكتظة في المناطق الحضرية. وتتواصل أعدادهم بالارتفاع نتيجة لعمليات نزوح جديدة سببها إما العنف مباشرة أو أثر العنف المتزايد على حياتهم. وثمة عدد صغير لكنه نام من نسبة المشردين داخليا يتسلل إلى المخيمات بسبب ما لحق محاصيلهم من آفات ضارة، أو لأن محاصيلهم دمرت أو قطع عليهم سبيل الوصول إلى أراضيهم بسبب الصراع (يونغ وعثمان، ٢٠٠٦، ص ١٢). ومن المرجح استفعال هذا الضرب من التشرذم طوال سنة ٢٠٠٨، نظراً لأن تأثير الصراع الطويل الأجل وكذلك حالات الإكراه المحلي، أفضت إلى اخفاق متزايد في زرع المحاصيل وحصدها.

ويؤثر الصراع القبلي، المرتبط على الدوام بالتوتر بين الفصائل الموقعة على اتفاق السلام في دارفور والفصائل غير الموقعة، تأثيراً جماً في الديناميات داخل المخيمات الكبيرة في دارفور. ويأتي الاهتمام السياسي، كما يبدو، في المقام الأول لهذه العناصر المسلحة في هذه المخيمات، وتأتي الدوافع الاقتصادية في المرتبة التالية.

مربع ٣ أسباب انعدام الأمن

الأحداث الأمنية المدرجة ادناه هي تلك التي سجلها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA UN) ونجم عنها توقف الخدمات أو انقطاعها في مخيمات المشردين داخليا في جميع أنحاء دارفور على مدى ثلاثة أشهر (من ١ حزيران/يونيو إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧):

٥	توزيع المعونة
٣	التوتر القبلي/ قضايا قبلية
٤	اختطاف/هجمات على موظفي المنظمات غير الحكومية/مبانيها
٣	اطلاق نار/أصوات اطلاق نار
١	تحديد الفصائل المسلحة
١٣	العدد الاجمالي للأحداث

يعرّف "الحدث" بأنه سلسلة من الانقطاعات تحدث في مكان واحد على مدى فترة قصيرة نسبياً من الزمن (على سبيل المثال، أسبوع). مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يحتفظ بقاعدة بيانات متواصلة للحوادث التي لها تأثير في الحصول على المساعدة الإنسانية. تم الحصول على هذه البيانات في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

السكان

معظم سكان المخيمات الكبيرة من القبائل الأفريقية، بما في ذلك الفور والمساليت والزغاوة والداجو والبرقد والبرتي والتاما. والسكان مختلطون لكن غالبيتهم من الفور إذ يشكلون حوالي ٧٠ في المائة في مخيمي أبو شوك وكلمة، وحوالي ٩٥ في المائة في مخيمات زلنجي (بعثة الأمم المتحدة في السودان، ٢٠٠٧). وعادة ما تكون المخيمات المتسعة مؤخرأ غير متجانسة مثل مخيمي السلام في ولايتي شمال دارفور وجنوب دارفور. ويعود ذلك جزئياً إلى أن هذه المخيمات هي منافذ تفتح لما تبلغ مخيمات أخرى أقصى حد لها أو تتخطى قدرتها على استقبال وافدين جدد.

حضور الفصائل المسلحة في المخيمات

مخيمات المشردين داخلياً في دارفورمفتوحة نسبياً، وتتحرك فصائل مسلحة عديدة ما بينها بحرية. وعلى العموم يبدو أن القيادة العامة للمشردين داخلياً لا تتسامح مع نشاط المجموعات المسلحة وحسب بل تنظمه ما دام لا يخل بحسن سير الأمور في المخيم. ٢٥

وما لا يَجِدُ أن المجموعات المسلحة لها حضورها في الغالب في المخيمات، لكن ليس من الواضح جداً مبلغ هذا الحضور، ففي شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وفي أحد أكثر اشتباكات تلك السنة عنفاً، داهمت القوات الحكومية مخيم كلمة وواجهت مقاتلي جيش تحرير السودان/مني ميناوي. ولئن شهدت مصادر على حضور هؤلاء الجنود، فإن تقارير أشارت أيضاً إلى أن سبب الصراع الأولي هو التوتر القبلي باقبال مقاتلي جيش تحرير السودان/مني ميناوي من خارج المخيم لمساعدة مؤيديهم من الزغاوة (مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ٢٠٠٧، فقرة ٣٢). وأثير موضوع وجود جيش تحرير السودان/مني ميناوي في مخيمات أخرى في اجتماعات رسمية وغير رسمية. وفي عدة مناسبات اعترف قادة هذا الفصيل بأن أنشطة اعضائهم هناك ناجمة عن ضعف انضباطهم. بل أن الحركة طلبت في إحدى المرات من الحكومة مساعدتها في القبض على مقاتليها "المختبئين" في مخيم ٢٦. وتشير تقارير من مخيمات أخرى إلى أن وجود الفصائل المسلحة غالباً ما يكون ذا طابع مؤقت، وينشئ عمداً في لحظات معينة كوسيلة ضغط في المفاوضات مع الحكومة. ٢٧

وعلى الرغم من مستوى الدعم القوي الذي تحظى به الفصائل غير الموقعة في أوساط المشردين داخلياً، وبالذات جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، فإن موظفي الحماية يفيدون بأن الفصائل الموقعة لاتفاق السلام في دارفور والفصائل المنطوية تحت لواء الحكومة لها حضورها وأنشطتها أيضاً في المخيمات الكبيرة (فريق الخطوم التوجيهي للحماية، ٢٠٠٨). كما أن هناك مؤشرات على أن الحكومة قد فوضت الفصائل التابعة لها، مثل جيش تحرير السودان/ابو القاسم (SLA/AG)، القيام بمهام الخفارة في مخيم مورني. وهكذا فإن الاستعانة غير الرسمية بفصائل مسلحة لتحمل مسؤوليات الدولة في الخفارة أمر يبعث على القلق في ما خص المساءلة، القيادة والتحكم، واللجوء إلى العدالة في حال الاعتداء. والحكومة تحظى بمدخل غير محدد في الوصول إلى معظم المخيمات، بوصفها مسؤولة عن أمن هذه المخيمات والحفاظ على طابعها المدني

والإنساني، لكن حيادية الحكومة لشدما تتعرض إلى التساؤل من قبل المشردين داخلياً والأطراف الدولية الفاعلة وخاصة ما يتعلق منها بمبادرات نزع السلاح (المنظمة الدولية للاجئين، ٢٠٧).

التجنيد

ثمة تقارير كثيرة عن عمليات تجنيد في مخيمات المشردين داخليا المنظمة في منطقة نيالا، ومنها مخيمات كلمة وديريك والسلام، إذ أفيد باشتراك فصائل مسلحة فيها مثل جيش تحرير السودان/مني ميناوي وجيش تحرير السودان/جناح السلام وحركة العدل والمساواة/جناح السلام. كما ذكرت فصائل مسلحة أخرى، منها جيش تحرير السودان/أبو القاسم، باعتبارها تقوم بعمليات تجنيد إجبارية في المنشاوي والدوما نظراً لوجود تجمعات هائلة من المشردين داخلياً هناك (فريق الخرطوم التوجيهي للحماية، ٢٠٠٨؛ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ٢٠٧، الفقرة ٢٩).

الضرائب وأجهزة إدارية موازية

هناك قلة من التقارير عن الضرائب التي تتقاضاها المجموعات المسلحة داخل المخيمات، مع أن مطالبة الأهالي العرب المسلحين أو الميليشيات المسيطرة على مداخل الأراضي الزراعية بخاوات ليست غير شائعة. وتفتتح حقيقة ندرة الإبلاغ عن الضرائب الإجبارية بأن المساهمات طوعية. فعلى سبيل المثال، أفيد بأن لجنة مالية أنشئت في مخيمات زلنجي في منتصف سنة ٢٠٧ لجمع التبرعات لجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد. كما أقيمت محاكم محلية، والغرامات المفروضة فيها تدفع إلى صندوق الدعم اللوجستي التابع للفصيل (بعثة الأمم المتحدة في السودان، ٢٠٧a، ص ٥).

هناك ادعاءات في عدد من مخيمات منطقة نيالا بأن جيش تحرير السودان/مني ميناوي حاول فرض حظر التجول فيها وحال دون الوصول إلى التسهيلات الصحية والمياه وطالب بضرائب. وفيما يتعلق بهذه الأخيرة، فقد جرى اقتياد بعض ممن رفض الدفع، فيما يقال، من المخيم وحوكموا في محكمة تابعة لجيش تحرير السودان ٢٨. كما أن هناك ادعاءات بوجود مرافق احتجاز غير قانونية في جهات مختلفة من مخيم كلمة (فريق الخرطوم التوجيهي للحماية، ٢٠٠٨).

تحويل وجهة المعونة

عملية تحويل بعض الموارد الخاصة بالجانب الإنساني أمر لا مفر منه من لدن من هم في وضع يسمح لهم بالتلاعب بالعملية. وفي ولاية شمال دارفور ثمة اتهامات عن عبث زعماء مخيمي أبو الشوك والسلام بقوائم التسجيل، بينما قام المتظاهرون في ثلاث ولايات بعرقلة عمليات التوزيع أو منعها. وبشكل عام، فإن هذه المظاهرات لم تعز إلى وجود الفصائل المسلحة بقدر ما عزيت إلى المصالح الاقتصادية لزعماء المخيم. إن توزيع المساعدات مصدر عام من مصادر التوتر لعدم المساواة في الكميات المخصصة وانعدام الأمن.

الإجرام

الإجرام مشكلة في معظم المخيمات، لكن مداه يختلف من مكان إلى آخر. وإذا تحل الكثير من القضايا على المستوى المحلي من خلال شيوخ المخيم، في قضايا أخرى يقتضي الأمر تدخل الشرطة. وفي المخيمات التي يقل فيها حضور الشرطة نتيجة للتوترات مع الحكومة، تغدو مشاكل القانون والنظام أكثر حدة. ولعل مخيم كلمة أفضل مثال على ذلك، فقد خلا من أي حضور للشرطة الحكومية مدة سنتين تقريباً. ونشأ توتر عال يرتبط بالنشاط الإجرامي، وخاصة ذلك المتصل بنمط راسخ لسرقة اللصوص قطعان الماشية أو الإبل من الرعاة العرب في المناطق المحيطة. وفي عدد من المناسبات أحاط الرعاة بأطراف المخيم لاسترجاع قطعان مواشيهم، وتعين على الشيوخ التدخل إما لتحديد مكان الحيوانات المسروقة وإعادتها أو لاتخاذ ترتيبات بقصد التعويض. ومع أنه يشار كثيراً إلى هذه الحوادث باعتبارها هجمات يشنها الجنجويد، فإن الشيوخ أقروا بسعة المشاكل التي تسببها العناصر الإجرامية من داخل المخيمات. وتعين عليهم في بعض الحالات الطلب من الاتحاد الأفريقي أو الأمم المتحدة للمساعدة في إبعادهم؛ وفي مناسبات أخرى فقد سلموهم إلى الشرطة الحكومية بالقرب من بيليل. بيد أن بعض المجرمين هم جزء لا يتجزأ من سكان المخيم بحيث أسفرت مساعي إبعادهم إلى نشوب العنف. ٢٩

أما الاعتداءات على الموظفين في الحقل الإنساني والأمم المتحدة والمباني والسيارات فقد ازدادت في المخيمات، بيد أن هناك أيضاً ارتفاعاً متزامناً في عمليات الخطف والهجمات في المراكز الحضرية الكبيرة. وبوجه عام، تقع الأغلبية العظمى من الحوادث في المدن نفسها وليس في المخيمات. ٣٠

المناطق التي تسيطر عليها الفصائل المسلحة

لا توجد إلا مناطق قليلة في دارفور يسيطر عليها فصيل مسلح لوحده سيطرة راسخة، فمنذ توقيع اتفاق السلام في دارفور، تفتت الفصائل تفتتاً متزايداً وانحلت وأعيد تشكيلها، الأمر الذي ثلّم كثيراً من قوتها وقدراتها على السيطرة. ومؤخراً انتقلت مزاعم الهيمنة على مناطق جيش تحرير السودان/مني ميناوي من مجموعة إلى أخرى على حين لم يتبدل القادة على الأرض. ٣١ ففي جبل مرة، معقل جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، تخبرت مواقع القوى مراراً بين جيش تحرير السودان/عبد الواحد وجيش تحرير السودان/أبو الشافي رغم أنها عادت لتستقر، كما يبدو، في نهاية سنة ٢٠٠٧ تحت سيطرة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد بالدرجة الأساس. ورغم هذه التبدلات، ظلت بعض المناطق، ولا سيما تلك التي يسيطر عليها جيش تحرير السودان/مني ميناوي وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، على الدوام تحت تأثير هذين الفصيلين تقريباً، تحت سيطرتهم الفعلية. وسيبحث هذا القسم بمزيد من التفصيل ديناميات هذه المناطق.

وإجمالاً تظهر المناطق الواقعة تحت سيطرة الفصائل المسلحة بعضاً من القواسم المشتركة، بما في ذلك:

• انعدام التمييز بين حيز المدنيين والعسكريين.

• عدم وجود بنية تحتية مدنية. تقع على كل من جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد وجيش تحرير السودان/مني ميناوي، من حيث المبدأ، مسؤولية الإدارة في المناطق التي تقع تحت سيطرتهم، ولكن الأجهزة الموجودة ليست في الحقيقة كافية. إذ يكاد ينعدم التمييز بين مرافق الشرطة والجيش، وانتقدت المرافق الخاصة بالمحاكم والاحتجاز انتقاداً كبيراً لعدم كفاية التدريب، وعدم الاتساق، والتجاوزات في مراكز الاحتجاز (هيومن رايتس ووتش، ٢٠٠٨، ص ١٧؛ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ٢٠٠٧، فقرتا ٦٤، ٦٨).

• عدم استقرار عام وحركة سكان متواصلة. هذا هو الحال في أجزاء عديدة من دارفور، وفي المناطق التي يسيطر عليها جيش تحرير السودان بصفة خاصة. وعلى الرغم من صفة جيش تحرير السودان/مني ميناوي باعتباره طرفاً موقفاً على اتفاق السلام في دارفور، فقد وجد نفسه في كثير من الأحيان تحت حصار فرضته عليه حكومة السودان والقوات المتحالفة معها. ونتيجة لذلك، فإنه غالباً ما يخضع سكان المناطق الخاضعة لجيش تحرير السودان/مني ميناوي وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد للتشرد بصورة روتينية. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك الهجمات التي وقعت في سنتي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ في ولاية شمال دارفور، في منطقة المهاجرة وحولها في ولاية جنوب دارفور، وفي منطقة جبل مرة الذي يغطي أجزاءً من الولايات الثلاث.

وتنتشر مجموعات الدفاع الذاتي المدنية في المناطق الخاضعة لسيطرة جيش تحرير السودان، وتتصرف أحياناً بالتعاون مع الفصائل، وأحياناً ليس بعيداً عنها.

السكان

يستمد جيش تحرير السودان/مني ميناوي الجزء الأكبر من انصاره من الزغاوة، مع بعض التأييد المحدود من مجموعات قبلية أخرى. وتتصف المناطق التي تقع تحت سيطرته بعدم تجانسها الكبير مقارنة بتلك المناطق الواقعة تحت سيطرة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد. وينتمي سكان منطقة جبل مرة التي تحتضن قاعدة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد الرئيسية، إلى الفور وهي قبيلة التي تساند بشكل كبير هذا الفصيل. ٣٢

حضور الفصائل المسلحة في المخيمات

مخيمات المشردين داخليا وتجمعاتهم في المناطق الواقعة تحت سيطرة جيش تحرير السودان ليست عسكرية الطابع كما هو حال المخيمات الواقعة تحت سيطرة الجيش. فليس لدى الفصائل قدرة كبيرة أو الحافز للتمييز بين مهام الشرطة والجيش. زد على ذلك، يتمتع جيش تحرير السودان/مني ميناوي، بوصفه طرفاً موقفاً على اتفاق السلام في دارفور، بالحق القانوني لحمل السلاح، ويقوم بذلك بشكل علني في مناطق سيطرته وأماكن أخرى على حد سواء (مجلس حقوق الإنسان، ٢٠٠٧، فقرة ٨٨).

التجنيد

هناك تقارير عن عمليات تجنيد، بما في ذلك تجنيد الأطفال، في جميع المناطق التي تسيطر عليها فصائل جيش تحرير السودان. ويعتبر جيش تحرير السودان/مني ميناوي من أكثر الفصائل التي تواجه باستمرار اتهام القيام بعمليات تجنيد قسري، وخاصة في قريضة، حيث أفيد بفرار الشباب من المخيم لتفادي التجنيد الإجباري. كما أن هناك مزاعم بعمليات خطف ارتكبتها جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد (بعثة الأمم المتحدة في السودان، ٢٠٧٥؛ مجلس الأمن، ٢٠٧٥، ص ٤٣).

الضرائب وأجهزة إدارية موازية

لقد فرض جيش تحرير السودان/مني ميناوي، كما أفيد، الضرائب القسرية على المشردين داخلياً والسكان المقيمين في قريضة، سواء كان على شكل جبايات مالية أو عينية، وهناك تقارير أقل توتراً من ذلك بكثير تتصل بالجبايات بمناطق جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، مع أنه من المؤكد أن شيئاً مثل هذا واقع حتماً وأن انعدام المعلومات مرده الطابع الطوعي للاشتراكات. ويحتفظ كلا الفصيلين بمحاكم ومرافق احتجاز، رغم أن معايير هذه المؤسسات مثار تساؤل كبير.

تحويل وجهة المعونة

على الرغم من قلة التقارير المتصلة بتحويل وجهة المساعدات على نطاق واسع، فإن الضرائب تشمل بصفة عامة بعض الدعم العيني، إذ من المرجح أن تتلقى عائلات الجنود، في الكثير من المناطق، المساعدات، وبالتالي، استطراداً، يتلقاها الجنود أيضاً. وطلب مفوض المجال الإنساني لجيش تحرير السودان/مني ميناوي، بلقائه مع العاملين في المجال الإنساني في ولاية جنوب دارفور، توزيع الطعام على الجنود، فضلاً عن المدنيين في مناطق جيش تحرير السودان/مني ميناوي. لقد جادل بأن الحركة لا يمكنها السيطرة بشكل صحيح على الجنود الذين لا يمكن اطعامهم، وهذا أحد أسباب انعدام الأمن. ٣٣

وتتصف السرقة وخطف العربات بخطورتها الأكبر، إذ تمت المجموعات المسلحة بموارد حيوية من شأنها أن توجج الصراع أكثر فأكثر. وقد تورط جيش تحرير السودان/مني ميناوي في عدد من الحوادث التي طالت المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة وموظفي بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ومركباتهم، لكن حتى في حال عدم تورط الفصائل مباشرة في عمليات السرقة، فإن انعدام الحماية للطرف العاملة في المجال الإنساني ضد الخطف في المناطق التي يسيطر عليها جيش تحرير السودان، يدل إما على عدم القدرة أو عدم الاستعداد لتقديم حماية فعالة من أجل وصول المساعدات الإنسانية.

عسكرة قسرية وطوعية

الدعم الشعبي لجيش تحرير السودان/مني ميناوي الذي حظي به ذات مرة شرع منذ فترة طويلة بالتلاشي. ٣٤ فالتوقيع على اتفاق السلام في دارفور وُلد انقسامات وعداوات بين الفصائل الموقعة

والأخرى غير الموقعة، وكانت آثار ذلك شديدة على مصداقية جيش تحرير السودان/مني ميناوي بوصفه الطرف المتمرد الوحيد الموقَّع. وتآكلت شعبيته مزيداً من التآكل لعدم قدرته أو استعداداته الحاليين لحماية من يعيش في المناطق التي يسيطر عليها، ولما تحلى به سجله من أعمال ابتزاز وإكراه وعنف (فادول وتانر، ٢٠٠٧؛ فلينت، ٢٠٠٧). ونتيجة لذلك، لا يتمتع جيش تحرير السودان/مني ميناوي، حتى في أشد المناطق التي ما وُبت تخضع لقيادته، مثل قريضة والمهاجرية وشنقيل طوباوية، وأماكن معينة من الفاشر، بالضرورة، بدعم السكان المحليين. والواقع أن عدائية الأهالي والمشردين داخلياً إزاء الجيش يعبر عنها بشكل علني (بعثة الأمم المتحدة في السودان، ٢٠٠٧a).

ونقيضاً لذلك، يحظى جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد بدعم شعبي أكبر بكثير من الأهالي والمشردين داخلياً في المناطق الواقعة تحت سيطرته، رغم اتصاف هذه المناطق اتصافاً واضحاً بالعسكرة، وبالتالي فهي هدف هجومي.

المشردون داخلياً في المناطق الريفية

يعيش المشردون داخلياً في المناطق الريفية في المقام الأول بتجمعات غير رسمية متحلقة بالقرب من القرى وليس في المخيمات. وهم في الغالب يخضعون للتشريد غير مرة وقد ارتضوا تجنب المراكز الحضرية لأسباب أمنية، وأحياناً بحكم الانتماء القبلي، أو لأسباب شخصية، من بينها الرغبة في البقاء غير بعيد عن أراضيهم.

تخضع غالبية هذه المناطق الريفية لسيطرة الحكومة، ولكن كثيراً منها، مع ذلك، تستضيف طائفة من الفصائل والميليشيات. وكما هو الحال مع المناطق التي يسيطر عليها جيش تحرير السودان، لا تمييز ثمة بين الحيزين العسكري والمدني في المناطق الريفية مع أن المدنيين كثيراً ما يتكون منازلهم للنأي بأنفسهم من قواعد العسكر الحكومية أو الميليشيات. وتموقعت القواعد العسكرية الحكومية في عدد من الأماكن بالقرب من الموارد، وخاصة مصادر المياه، بعدما يجري في الغالب إفراغ هذه القرى من سكانها بالهجوم عليها. وحيثما وقع ذلك فلا يشعر القرويون اطمئناناً في العودة. فعلى سبيل المثال، فإن قرية أم كسرة الكائنة في ولاية جنوب دارفور والتي تشغل مكاناً بارزاً في قائمة الحكومة لاستيعاب العائدين طوعياً، لا يفصلها عن القاعدة العسكرية سوى طريق صغيرة. لم يعد اهالي البلدة الأصليون أبداً إليها، فهم يعيشون الآن في مخيم الكلمة، أما المشردون داخلياً الذين فروا إلى أم كسرة بعد تعرض قريتهم للهجوم فقد ارتحلوا أيضاً إلى مخيم الكلمة بعد سنوات قليلة، معللين ذلك بالتحرش سبباً لتغيير مكانهم.

تمتد هذه المناطق الريفية على مناطق جغرافية واسعة وذات نسبة سكانية قليلة. ولهذا ثبت أنه من الصعب على الجهات الدولية الفاعلة للوصول إليهم بانتظام أو الحفاظ على حضور لهم هناك. ومناطق مثل هذه ليست بالضرورة ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لكل الفصائل المسلحة الرئيسية. وعليه أخفقت السلطات عموماً في تقديم حماية كافية، وفيها تشجيع جماعات الدفاع عن النفس كثيراً.

هناك ثلاث ديناميات رئيسية للصراع في المناطق الريفية، وهي ديناميات مترابطة مترابطة وثيقاً وتلعب أدوارها كلها في أوقات مختلفة: سلب وإكراه وسيطرة؛ هجمات واسعة النطاق؛ والعنف القبلي.

سلب وإكراه وسيطرة

يستقر المشردون داخلياً، الذين هم في الغالب معرضون للنزوح مرات عديدة، في مواقع مركزية تحوي مدخلاً للماء وموارد أخرى، من ضمنها، في بعض الأحيان، الأراضي. هذا الأسلوب الحياتي يتسم على العموم بمحدوديته الشديدة، لأن المناطق المحيطة بالفقر يسكنها عادة في أغلب أوقات السنة الرعاة - الرعاة الرحل وشبه الرحل - الذين يتنافس وأياهم المشردون داخلياً على الموارد. كما أن هناك في كثير من الأحيان مخيمات عسكرية أو ميليشيات في المناطق المجاورة التي تستغل المشردين داخلياً والمقيمين على حد سواء. وأحياناً ينتهي هذا الأمر أحياناً بصدامات، لكن تتم السيطرة على السكان، بمعظم الحالات، عبر عنف متواصل، وإن كان متقطعاً، عنف جنسي في الغالب، وعبر فرض خاوات للحماية أو أجور للحصول على مدخل للأراضي. هذا ما يحدث في جميع أجزاء ولايات دارفور الثلاث، ومنها ككبكية وصرف عمرة وكتم وشنقيل طوباوية في شمال دارفور، وفي كاس والشعرية في جنوب دارفور وفي أجزاء كبيرة من المناطق الريفية في غرب دارفور (بوكانان-سميث وجاسبرز، ٢٠٠٦، ص ٣٢-٣٣؛ هيومن رايتس ووتش، ٢٠٠٨، ص ٢٠؛ المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٦a، الفصل الرابع A؛ المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٦b، الفصل الثالث).

هجمات واسعة النطاق

ترزح الفصائل، دورياً، أن لها حضوراً في منطقة ريفية أو سيطرة عليها، خاصة إن كان لها أهمية استراتيجية. وردا على ذلك، فإن هجمات الحكومة تتسم بعشوائيتها إلى حد كبير، حتى عندما تكون سيطرة فصيل على تلك المنطقة موضع تساؤل. كما اتهمت الفصائل في الاخفاق بالحفاظ على ما يكفي للتمييز بين الحيز المدني والعسكري، الأمر الذي يصبح فيه المدنيون هدفاً للصراع. هذا ما كان عليه الحال في سنة ٢٠٠٧ في شمال عديلة/حسكينية، وفي أوائل سنة ٢٠٠٨ عندما ادعت حركة العدل والمساواة سيطرتها على المناطق الحدودية في غرب دارفور. وتمخض عن تلك الحالتين سلسلة من الهجمات الحكومية العسكرية ورد من المتمردين عليها اسفر عن مقتل مدنيين وتشريد واسع النطاق. وفي حالة عديلة، فقد اكتسحت حسكينية في نهاية المطاف وكذلك وحدة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان المرابطة هناك (مجلس حقوق الانسان، ٢٠٠٧، فقرة ٢٩).

العنف القبلي

لقد عمل العنف القبلي، خصوصاً بين العرب، على زعزعة الاستقرار في أجزاء كبيرة من مناطق دارفور الريفية، وهناك الكثير من المزارع المتعلقة بتلاعب الحكومة في تأجيج مثل هذه الصراعات، ولشدها ما يكون ذلك مرتبطاً بالحصول على أرض جديدة. هذا ما كان عليه الحال مع صراع برام في سنة ٢٠٠٦، ونزاع قبيلتي الترحم والرزيقات "الابالة" في سنة ٢٠٠٧ في منطقة بلبل، وهجمات المعاليا على قرى في غرب المهجرية، التي بلغت ذروتها في تشرين الأول/أكتوبر سنة

٢٠٧ بالهجوم على المهجرية نفسها (مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ٢٠٧، فقرة ٣).

الحدود بين تشاد والسودان

ثمة نحو ٢٣ ألف لاجئ من دارفور يعيشون في ١٢ مخيماً على طول الحدود بين تشاد والسودان. وتتنامى سعة هذه المخيمات منذ أول تدفق في سنة ٢٠٠٣، إلى آخر موجة كبيرة من النزوح من دارفور في شهري شباط/فبراير وأذار/مارس سنة ٢٠٠٨ في أعقاب هجمات جوية وأرضية على غرب دارفور. كما أفضى انعدام الأمن في تشاد بدوره إلى تشرّد التشاديين إلى جانبي الحدود.

تعرف الحدود، تاريخياً، نشاطاً تجارياً وسياسياً. وقد لعبت هجرة التشاديين إلى السودان دوراً هاماً في صراع دارفور، لأسباب ليس أقلها مشاركة بعض المهاجرين في الجنجويد (فلينت، ٢٠٧، ص ١٤٥). كما لعب السودان دوراً هاماً بوصفه قاعدة خلفية للمتطرفين التشاديين، بمن فيهم أولئك الذين أوصلوا الرئيس التشادي إدريس ديبي إلى السلطة، ومؤخراً، أولئك الذين يسعون للاطاحة به (مارشال، ٢٠٧).

الحدود غير آمنة منذ أول تدفق للاجئين، والهجمات على الحدود قد أثرت ليس في النازحين من دارفور في تشاد وحسب، بل كذلك على قرى تشادية.

السكان

السكان القاطنون في المخيمات على جانبي الحدود هم خليط غير متجانس. وتختلف هيمنة قبيلة على أخرى من الشمال إلى الجنوب بحسب التوزيع السكاني. وإذ يميل اللاجئون من المساليت، مثلاً، إلى الفرار إلى المناطق التشادية المأهولة أغلبيتها بالمساليت، يفر أبناء التاما إلى المناطق التامية. وقليلون من قبيلة الفور من ذهب إلى تشاد، إذ ظلوا بدل ذلك مشردين داخلياً في دارفور.

حضور حركات مسلحة

أفاد مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) بتسلل المجموعات المسلحة للمخيمات الواقعة على الجانب التشادي من الحدود، ومنها مخيم أوربي كاسوني وترغواين وبريجينغ وقوز عامر. ويشتهر في أن بعض المجموعات تستخدم المخيمات بوصفها أماكن راحة واستجمام (مارشال، ٢٠٧).

التجنيد

ثمة دليل على وقوع تجنيد في مخيمات بريجينغ وجبل وكواندوانغو والمایل وأوري كاسوني في تشاد من جانب كل من المتمردين التشاديين والسودانيين معاً. يشمل هذا تجنيد الأطفال (هيومن رايتس ووتش، ٢٠٠٨؛ مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ٢٠٠٦؛ مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٧). ونسب التجنيد إلى المجموعات شبه العسكرية والميليشيات التي تدعمها الحكومة السودانية والمجموعات المسلحة السودانية التي تدعمها الحكومة التشادية. وكذلك مجموعات الدفاع عن النفس العاملة في ادي ودوغدور ومنغورورو.

ليس هناك الكثير من التوثيق أو المعلومات المتاحة فيما يخص الضرائب والأجهزة الإدارية الموازية وتحويل وجهة المساعدات الإنسانية في المخيمات الواقعة على طول الحدود التشادية- السودانية. بيد انه من الواضح، مع ذلك، ان بعضاً من العربات الخاصة بالمساعدات، على الاقل، التي سرقت في دارفور وجدت طريقها الى تشاد.

أهداف للهجوم

المخيمات الواقعة في مناطق الحدود أكثر عرضة للهجوم من تلك التي تقع داخل دارفور. وأفادت منظمة العفو الدولية قيام حكومة السودان، كما يذهب الاعتقاد، بضربات جوية بمحاذاة مخيم أوري كاسوني في تشرين الأول/أكتوبر سنة ٢٠٠٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ وأذار/مارس ٢٠٠٧ (منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٧، ص ١٧). وفي الآونة الأخيرة، حصلت هجمات في غرب دارفور في أوائل سنة ٢٠٠٨ استهدفت مخيم ابو شارو (شبكة الأنباء الإنسانية، ٢٠٠٨b: مجلس الامن الدولي، ٢٠٠٨). وخشى المشردون داخلها في هبيلة في سنة ٢٠٠٦ ممن جرت مقابلتهم من استفحال انعدام الأمن ومن هجمات الجيش التشادي (بوكانان - سميث وجاسبرز، ٢٠٠٦، ص ٣٤).

ومثلما هو الحال في أي مكان آخر، تشكلت جماعات الدفاع عن النفس في مناطق الحدود بين تشاد والسودان لحماية سكان المناطق والمجتمعات المحلية والمشردين داخلها واللاجئين. وثمة قلق بخصوص تركيز ولايتي اليوفور وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بشكل حصري على المخيمات الرسمية، الأمر الذي قد يتمخض عنه استفحالا أكبر في انعدام الأمن وعسكرةً للقرى وتجمعات اللاجئين الصغيرة في المناطق القريبة من الحدود.

٦. الاستجابات للانشطة العسكرية في المخيمات

تقع المسؤولية الرئيسية لحماية المدنيين في دارفور على عاتق حكومة السودان. وفي الجانب التشادي من الحدود على الحكومة التشادية. ورغم تعدد حضور الجهات الدولية الفاعلة، مدنية وعسكرية، في الجانبين من الحدود، فإن هذا لا يقلل بأي حال من الأحوال من مسؤولية الدولة تجاه حماية المدنيين داخل أراضيها، بما في ذلك الحفاظ على الطابع المدني والإنساني لمخيمات المشردين داخليا وتجمعاتهم. أما وقد قلت ذلك، فإن دور الحكومة، لما تكون، كما في سياق دارفور، طرفا نشطاً في الصراع ومتهمة بارتكاب انتهاكات ضد السكان المدنيين، اشكالي جداً. وفي الواقع، كما ذكر أعلاه، فإن دور الحكومة بالتلاعب بالتوتر في المخيمات والاشتراك فيه معاً، بذريعة الحفاظ على الأمن في غالب الأحيان، مدعى رئيسي للقلق. وانتهى المجتمع الدولي منذ وقت طويل إلى الاقرار على أن ذلك يشكل تحدياً خاصاً لأزمات التشرد الداخلي، ولكن لم تفرز حلول فعالة. التحليل التالي يركز بمعظمه على الحلول الممكنة التي يسع المجتمع الدولي تبنيها أو دعمها.

اقترحت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في سنة ١٩٩٨ "سلم الخيارات" بغية الحفاظ على الطابع المدني والإنساني للمخيمات (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ١٩٩٩). وأجمت اللجنة التنفيذية لسلسلة من الردود في سنة ١٩٩٩، تتراوح بين خيارات "سهلة"، وهي بالأساس إدارية وعملية في طبيعتها، وخيار "صعب" يتمثل بنشر قوات دولية أو متعددة الجنسيات وفق الفصل السادس لميثاق مجلس الأمن أو ولاية الفصل السابع.

لقد استخدمت جميع مستويات التدخل في كل من دارفور والحدود التشادية السودانية. لقد استثمر أكثر مما يجب، مع ذلك، في الخيار الصعب المتمثل بالنشر العسكري من دون دعم أو تعزيز آليات الحماية المدنية والمجال الإنساني. وكان هذا إلى حد ما أمراً لا مفر منه، نظراً لعدم وجود شركاء أو لعدم استعداد حكومة السودان للتعاون أو لتيسير الحال.

قاومت حكومة السودان، على سبيل المثال، السماح لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بتولي الحماية والتنسيق في المخيمات بولايتي شمال دارفور وجنوب دارفور على أساس ان لديها ولاية فقط للعمل مع اللاجئين. كما أن الأمم المتحدة كانت على خطأ، مع ذلك، في عدم استثمارها استثماراً كافياً في آليات الحماية، مالياً، من حيث الموارد البشرية، والأهم، سياسياً. ويصدق هذا بصورة خاصة على صندوق الأمم المتحدة للسكان المكلف معالجة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس (الجندر). إذ تسم على الدوام بضعفه وميله للاستجابة للعنف

الجنسي في المقام الأول من منظور الصحة الإنجابية، بدلا من اتخاذ نهج أكثر شمولية ووقائية (بانغوليانو وأوكالاهان، ٢٠٠٦). وعموما، تفتقر الأمم المتحدة إلى التمثيل الرفيع المستوى في دارفور، وعلى الرغم من التحول من بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى اليوناميد تدارك جزئياً هذا على صعيد طاقم حقوق الإنسان فئمة فجوة حالياً ذات أهمية بالغة تتصل بحماية المدنيين.

الخيارات السهلة

بذلت الحكومة في تشاد جهوداً لنقل اللاجئين إلى مسافة معقولة من الحدود. وحافظ على سعة المخيمات بما يمكن التحكم بها نسبياً بمعدل ٢٠ ألف شخص، وقد أوتي بسلطات تنفيذ القانون التشادية في وقت مبكر للمساعدة في إدارة الأمن. واتخذت بضع محاولات للحيلولة دون دخول الأسلحة إلى المخيمات، ولفصل العناصر العسكرية عن المدنية. ويرجح، نظراً لطبيعة المخيمات المفتوحة، بأن تتمكن بعض العناصر المسلحة من الدخول.

ومن بعد ذلك تدهور الوضع الأمني في المخيمات في تشاد، وعبرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن قلقها إزاء تسلسل المجموعات المتمردة إليها. وفاقم تدهور العلاقات بين تشاد والسودان - دعم كل منهما هجمات المتمردین على أراضي الآخر - من سوء الوضع الأمني على سؤئه السابق، وفي أواخر سنة ٢٠٠٧ طرحت الخيارات الصعبة.

بدءاً يمكن القول أن الوضع في تشاد كان أيسر إدارة من دارفور، وكانت الحكومة التشادية بشكل عام أكثر تعاوناً من الحكومة السودانية في سماحها للمجتمع الدولي بالدخول. وكان تدفق اللاجئين في كثير من النواحي حالة نموذجية: سكان متضررون بالصراع انهمروا على الحدود، مما أثار استجابة واضحة من منظمة مفوضة من قبل الامم المتحدة.

وبالضد من ذلك، فإن الوضع في دارفور أكثر تعقيداً، إذ اتسمت مفاوضات الجهات الدولية بالدخول إلى دارفور بالصعوبة وما لبثت تنطوي على اشكالية. فالحكومة، المسؤولة عن أمن المشردین داخلها وحمايتهم، تظل طرفاً مشاركاً في النزاع. أما المجتمع الدولي من جهته فقد وجد صعوبة في تحديد الجهة التي ينبغي أن تأخذ زمام مبادرة حماية المدنيين وتنسيق شؤون المخيمات. حل فعّال لهذه المشكلة ما زال بعيد المنال.

ولهذا فما كان توظيف الخيارات السهلة في دارفور مكللاً بالنجاح، فالمخيمات بين مكتظة إلى مزدحمة وما لبثت تتسع. ولم تقم أي محاولة لفصل العناصر المدنية عن المسلحة، وعقد دور الحكومة في الصراع وطبيعة علاقتها مع المشردین داخلها الجهود الرامية إلى إشراك سلطات إنفاذ القانون الوطنية في مجال نزع السلاح. ولما أقدمت الحكومة على اتخاذ خطوات لتجريد المخيمات من مظاهر العسكرة، فإنها إنما أثارت الرعب وفاقمت من انعدام الأمن. ٣٥

وبالمثل لم تحظ تدابير أخرى إلا بنجاح محدود. فمن أجل التقليل، على سبيل المثال، من خطر تحويل وجهة المواد الغذائية إلى المجموعات المسلحة، جرى النصح بالعادة، حيثما أمكن ذلك، بتوزيع المساعدات الغذائية في المخيمات بشكل مباشر على الأفراد وليس على قادة المجتمعات المحلية، لكن لم يعمل بهذه الاستراتيجية في كثير من الحالات، أو بات العمل فيها مستحيلاً لأسباب أمنية (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠٠٧: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، ٢٠٠٨، ص ٥). وعلى الرغم من احتمال ضآلة كمية الطعام التي تبلغ المجموعات المسلحة، فما لا شك فيه أن هناك توزيعاً يتسم بعدم التكافؤ ويقوم على التفضيل، الأمر يزيد من حدة التوتر في المخيمات ويفاقم من احتمال الاجرام والتلاعب وسط قيادة المخيم.

تعتمد العديد من الخيارات السهلة لمنع استخدام العناصر المسلحة المخيمات على تنسيق مخيمي مُجد، وهو أمر مفقود في دارفور إلى حد كبير. ويرجع ذلك جزئياً إلى الخلط بين الأدوار والمسؤوليات ضمن الأمم المتحدة، لكنه في غالب الأمر تحصيل للهجمات المحسوبة التي تطال الذين يقومون بالاعمال اليومية لإدارة هذه المخيمات وتشغيلها. وقد وجدت المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، أكثر من أي قطاعات أخرى، المنخرطة في أعمال التنسيق المخيمي محل رصد دقيق ومحط مضايقات المسؤولين الحكوميين الذين يفرضون عليهم (على عملي المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة) قيوداً إدارية، واتهامات بالقيام بأنشطة غير ملائمة، وأحياناً الطرد. وأبرز مثال على هذا النوع من المعاملة تعليق أعمال المجلس النرويجي للاجئين، المسؤول عن تنسيق الأنشطة في مخيم كلمة، في مناسبات عديدة، لينسحب فيما بعد بالكامل من دارفور. وحذا عدد متزايد من المنظمات غير الحكومية الدولية البارزة حذو المجلس النرويجي، تاركة العديد من المخيمات من دون أي إدارة على الإطلاق أو تولت إدارتها منظمات ذات قدرة وخبرة محدودتين. وحلت المنظمات غير الحكومية الوطنية محل الدولية اطراداً، وهي أسرع تأثراً بمضايقات الحكومة.

وما عمل في المناطق الريفية إلا القليل لتحديد المناطق أو لتعزيز حماية المشردين داخليا أو السكان المدنيين. ويضطر السكان المدنيون بتزايد اللجوء الى جزر ذات أمن نسبي، تخلو المناطق الواقعة خارجها أو تكاد من أي تدخل. وعلى الرغم من تولي الحكومة بين الحين والآخر تسويات سياسية بين المجموعات المتقاتلة في هذه المناطق، فإنها في الغالب الأعم متورطة مع هذا الطرف في الصراع أو ذاك، الأمر الذي يثير شكوكا خطيرة حول صدق مشاركتها في أي جهد من جهود الوساطة. وما بذل المجتمع الدولي، في أثناء ذلك، سوى قدر محدود من الجهود للتوسط في النزاعات التي تعرفها المناطق الريفية.

ومن المهم أن نلاحظ، مع ذلك، أن الحماية والمصالحة ينبغي أن تكونا على درجة عالية من الوضوح وعلى درجة عالية من الدقة إذا اريد تجنب تعرض المدنيين لخطر أكبر. وهذا مجال يقتضي مزيداً من استثمار المجتمع الدولي. ففي سنة ٢٠٠٦، على سبيل المثال، أفاد مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان أن عرب الهبانية شردوا قسراً القبائل الأفريقية من منطقة برام، واعترف التقرير

بأن الهبانية كان قد أدعوا بملكية الأراضي في السابق، ولكنه أوصى بخلق ظروف موالية لعودة النازحين وأن يعطوا حماية كافية (المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ٢٠١٤)، من دون أن ينص على كيفية القيام بذلك. وما كان هناك أي تحقيق في المطالبات المتعلقة بالأراضي وما بذل أي جهد للتوسط بين القبائل. ولو نفذت هذه التوصيات، فإن عدداً كبيراً من الأشخاص "سيعودون" إلى أراضٍ لعلهم لا يملكون حقاً مشروعاً فيها، الأمر الذي يتطلب حماية ليس بوسع الحكومة ولا المجتمع الدولي تقديمها.

ارتقاء السُّلم – الخيارات الصعبة

الحدود التشادية – السودانية

تزايد تدهور الأمن في المناطق الحدودية بين السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى أدى إلى أن أذن مجلس الأمن الدولي بنشر قوتين في شهر أيلول/سبتمبر من سنة ٢٠٠٧. ومرت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وهي قوة تابعة للأمم المتحدة، إلى التركيز على حقوق الإنسان وسيادة القانون، وأمن المدنيين وحمايتهم – والأخيرة بالتعاون مع السلطات التشادية، وخاصة من خلال إنشاء وحدة شرطة تشادية خاصة. ستتألف القوة المنتشرة من ٣٠٠ من رجال الشرطة و٥٠ من ضباط الاتصال العسكري وكذلك تقديم الدعم اللوجستي للمدنيين (مثل توفير الغذاء والمياه). قوة الاتحاد الأوروبي (اليوفور)، التي تتمتع بولاية متينة من مجلس الأمن، وستنشر حوالي ٣٧٠٠ جندي لحماية المدنيين، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها ومنشأتها ومعداتها (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٧).

تواجه قوة الاتحاد الأوروبي تحديات بالغة. فهناك بالفعل عدد كبير من الأطراف المسلحة والنظامية على أرض الواقع في تشاد، بما فيها القوات الفرنسية والجيش التشادي، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى صعوبة تمييز السكان بينهما. أضف إلى ذلك، ونظراً للعدد الكبير من القوات الذي شاركت فيها فرنسا في قوات اليوفور، فهناك مخاوف تتصل بتصور حيادية هذه القوة وإمكانية تعرضها للهجوم (مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠٠٨).

كما تنطوي حقيقة اقتصر نشر هذه القوة حول المخيمات باتجاه المناطق الداخلية من البلاد على إشكالية (شبكة الأنباء الإنسانية، ٢٠٠٨). وسوف يساعد هذا على إدارة أي خرق للمخيمات على الجانب التشادي، لكنه لن يحدث تطوراً في أمن المنطقة الحدودية عامة. كما أن هناك مخاوف تتعلق بأن يسمح نشر قوة الاتحاد الأوروبي للحكومة التشادية باهمال مسؤولياتها تجاه ضمان أمن اللاجئين والمدنيين التشاديين في هذه المنطقة.

دارفور

نشرت بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في سنة ٢٠٠٤ لرصد اتفاق وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية. وانيطت بها مسؤوليات أخرى بعد توقيع اتفاق السلام في دارفور في شهر أيار/مايو ٢٠٠٦. ورغم ذلك،

ونظراً لتقوض حياديتها نتيجة لاشتراكها في اتفاق دارفور للسلام، فضلاً عن محدودية مواردها وضيق ولايتها، أصاب بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان الوهن باطراد ودفع المجتمع الدولي أكثر فأكثر باتجاه قوة تابعة للأمم المتحدة. وفي سنة ٢٠٠٧ وافقت الحكومة السودانية أخيراً على استبدال بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بقوة مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بموجب ولاية الفصل السابع من ميثاق مجلس الأمن. ومع أن يوناميد هي القوة الأولى من نوعها وأكبر قوة لحفظ السلام حتى الآن بقوام يبلغ ٢٦ ألفاً عسكرياً ومدنيين، إلا أنها ستواجه تحديات شاقة. وتميزت توقعات الدافوريين من هذه القوة بعلوها البالغ، بل وحتى بعدم معقوليتها. القوة العاملة المنشورة حالياً هي أقل بكثير من المأمول، وليس من المتوقع نشرها كاملاً على الأقل حتى نهاية ٢٠٠٨. ومع ذلك، فقد أحرزت قوات اليوناميد بعضاً من المكاسب، ومن أبرزها زيادة العدد الإجمالي للدوريات، وتقديم المزيد من الضابطات وبالخصوص ضمن صفوف أفراد الشرطة المدنية في المخيمات، وإن لا يزال هناك نقص في عدد الضابطات من ذوات الرتب العالية (هيومن رايتس ووتش، ٢٠٠٨b، ص ٣٥). ورغم هذه التحسينات، فما لبث عدد الدوريات لا يفي باحتياجات دارفور.

توسيع أنواع الحماية المقدمة

ينزع المجتمع الدولي إلى التشديد على الحماية البدنية بدلا من التشديد على أنواع أخرى منها، مثل الدعم القانوني والتدخل النشط في مجال الوساطة وتسوية المنازعات. وسيجري تحليل نقاط قوة هذه المقاربة ونقاط ضعفها.

الحماية المادية

تدابير للحد من تعرض المرشدين داخليا إلى مخاطر بدنية هي تدخل أساسي في دارفور، بما في ذلك مبادرات موقد مقتصد في استهلاك الوقود، توزيع الحطب، ودوريات الحصاد (إلى حد أقل). وهذه التدابير، رغم نجاحها في بعض السياقات، قد فشلت في مكان آخر نظرا لعدم الاتساق أو عدم كفاية الاتصالات أو التلاعب السياسي. ففي بعض المخيمات لقد حالت المعارضة النشطة لدوريات الحطب – إما من جانب المسؤولين المحليين الذين يسعون للحفاظ على نفوذهم، أو من قادة المرشدين داخليا بدعوى أسباب ثقافية^{٣٦} – دون تسييرها أبداً.

وضمن إطار الوقاية من العنف فقد حققت التدخلات العسكرية بعض النجاح في الحد من العنف عندما ينشب صراع بين سكان المخيم والسكان المحيطين به. وعادة ما تتضمن التكتيكات مزيجاً من القوة البدنية للفصل بين الأطراف وجهود الوساطة، وأحياناً يطبق الاثنان مع وكالات الأمم المتحدة. هذه الآليات مفيدة لإدارة انعدام الأمن في حال نشوئه، لكنها لا تفعل شيئاً يذكر لمنع اشتعال التوترات في المقام الأول، ولا توفر الوسائل لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الصراع. ونظراً لعدم وجود وساطة طويلة الأجل بين سكان المخيمات والمجتمعات المحلية، أو إلقاء القبض على مرتكبي الجرائم داخل المخيمات وخارجها، فستظل هذه الآليات حلولاً إسعافات أولية^{٣٧} قد تبرهن على عدم ديمومتها.

تتضمن ولاية اتفاق السلام في دارفور واليوناميد مبادرات خفارة مجتمعية. والمثال الأول الذي جرى تجريبه في مخيم كلمة سنة ٢٠٠٦ قوبل بعدائية بحيث تعين التخلي عنه لما اندلع التوتر بين الفصائل الموقعة وغير الموقعة، مهدداً استقرار المخيم. ونتج هذا الرد لطبيعة العلاقة الخاصة بين استراتيجية الخفارة الجديدة للشرطة والانقسام الذي سببه اتفاق السلام في دارفور. وباتت مبادرات أخرى عرضة للتوتر القبلي خاصة أينما اتخذت المجموعات تدابير في الدفاع عن النفس قائمة على أساس قبلي مثل دوريات القطاع ٣٧.

وبدأت بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، استجابة للضغط الحكومي للإسراع بانفاذ خفارة المجتمع، بمبادرة أخرى في نهاية سنة ٢٠٠٧. وهذه المبادرة بينت مع ذلك السهولة التي يمكن التلاعب بها بمخططات مثل هذه. فقد غير والي جنوب دارفور عند افتتاح البرنامج بدرجة كبيرة فحوى هذه الاستراتيجية وأهدافها بتقديمه حوافز مالية للمتطوعين من دون التشاور أولاً مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. فنجاح مخطط خفارة المجتمع المحلي يقوم إلى حد كبير على خضوعه لمساءلة المجتمع المحلي، وليس من شأن إدخال الدفع الخارجي إلا التأثير بشدة على دوافع المتطوعين وولائهم. ومن ثم فإن المشكوك فيه قيام أي شكل من أشكال خفارة المجتمع المحلي في سياق عرضة للتلاعب من قبل السلطات السياسية أو الفصائل المسلحة أو زعماء القبائل.

حماية المدنيين وحقوق الإنسان

اعتمدت الأمم المتحدة سياسة "الحماية عبر الوجود" في جميع أنحاء دارفور سنة ٢٠٠٤، وما زالت تشكل جزءاً أساسياً من استراتيجيتها في مجال الحماية. وقد تمخض عن اعتماد فكرة أن وجود الجهات الدولية وحده يمكن أن يكون رادعاً للانتهاكات، نتائج متباينة.

فسياسة الحماية عبر الوجود تضع بالضرورة المنظمات غير الحكومية في الخطوط الأمامية للحماية، وترى الكثير من المنظمات في هذا جزءاً أساسياً من واجباتها، لكن البعض الآخر لا يرى ذلك. وثمة منظمات أخرى مما لا تحوز ببساطة الدراية والخبرة الفنية ذات الصلة في هذا المجال من العمل (بانغوليانو وأوكالاهان، ٢٠٠٦). أما المنظمات التي لديها خبرة كبيرة في مجال الدعوى فقد وجدت نفسها عرضة لهجوم والاعتقالات والطرده وتضييق المداخل عليها وإغلاق البرنامج ٣٨.

ورغم أن لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين حضوراً ونشاطاً في مخيمات اللاجئين التشاديين والمشردين داخلياً في ولاية غرب دارفور، إلا أن حضورهم يكاد يكون معدوماً في ولايتي شمال دارفور وجنوب دارفور، حيث أبدت الحكومة اعتراضها على ولاية المفوضية. وتولى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في ظل غياب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، زمام المبادرة في شأني التنسيق بالمخيمات وحماية المدنيين التي ظل يتولاها حتى وقت نشر وحدات مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS HR) ومكتب حماية المدنيين التابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS POC) بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٠ الصادر في أواخر سنة ٢٠٠٥ وأوائل سنة ٢٠٠٦. ولحين

من الزمن حقق ذلك نجاحاً معتدلاً، لكن فصل الحماية عن التنسيق بالمخيمات بوصول بعثة الأمم المتحدة في السودان أسفر عن نهج مفكك في رصد الأوضاع في المخيمات وإدارتها.

وأعاق تعدد خطوط الإبلاغ التي انشئت من قبل اشخاص ميدانياً وكذلك الأهمية التي يوليها رئيس المكتب لأمر الحماية تاريخياً قدرة بعثة الأمم المتحدة في السودان على معالجة المسائل المتعلقة بالحماية. فمكتب حماية المدنيين التابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS POC) يرسل تقاريره مباشرة إلى رؤسائه في الخرطوم، بينما مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان (HR UNMIS) (الآن مكتب حقوق الإنسان التابع لليوناميد) يبعث بتقريره هرمياً إلى مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف. ونتيجة لذلك، وما لم يكن رئيس مكتب على مستوى الولاية تحفزه الحماية بشكل خاص فإن الدعوة ضمن أوساط حكومة الولاية لا بد أن تتسم بمحدوديتها العالية. بل وحتى على مستوى الخرطوم، إذ يتمتع مكتب حماية المدنيين التابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS POC)، بتمثيل مستوى منخفض نسبياً، توجب على المكتب حشد التأييد اللازم لطرح مخاوف تتصل بمسألة الحماية وسط كثير من القضايا السياسية الملحة. ٣٩ ووهنت قدرته على معالجة المسائل التي تنشأ في المخيمات والتجمعات مزيداً من الوهن بوصول اليوناميد. ورغم بقاء مكتب حماية المدنيين التابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان مسؤولاً رسمياً عن الحماية في ولايتي شمال دارفور وجنوب دارفور، إلا أنه يمتاز بنقص موظفيه، كما أبعد إدارياً وسياسياً جانباً من قبل اليوناميد. ٤٠

لقد عازمت الأمم المتحدة على أن يقوم مكتب حماية المدنيين التابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS POC) بتسليم قياد الحماية إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين قبل انسحابها، رغم التوقع السابق بوجود محتمل لثغرة في الحماية خلال الفترة الانتقالية. مع ذلك لم تفتح مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مكتبها في ولاية شمال دارفور إلا في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٨ (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ٢٠٠٨)، وما نقلت موظفين كباراً إلى ولاية جتوب دارفور إلا في نهاية شهر آذار/مارس ٢٠٠٨ (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ٢٠٠٨). إن قدرة المفوضية واستعدادها للاضطلاع بأنشطة التنسيق داخل المخيمات والحماية في دارفور كلها محل تساؤل كبير، وإن جهودها في وضع آليات لحماية المدنيين أو عنها استمرار الحكومة في اعتراضها على توسع المفوضية في هذه القطاعات.

كما إن لبعثة الأمم المتحدة في السودان/ مكتب حقوق الإنسان التابع لليوناميد دوراً حيوياً في مجال الحماية، لكنه لم يستخدم تاريخياً بشكل كاف. وبما أن عمل هذه الوحدة ينطوي بشكل أساسي على بناء القدرات والرصد والإبلاغ، فإن مواؤمتها على المدى البعيد مهمة وإن اتسم تأثيرها الإيجابي الفوري بدرجة دنيا. وتتسم الاتصالات الداخلية بين مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان (HR UNMIS) ومكتب حماية المدنيين التابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS POC)، بعدم انسيابها، وهذا يعود في جزء منه إلى أنهما وحدتان مستقلتان تقومان بالإبلاغ بشكل مستقل عن بعضهما البعض، ويعود في الجزء

الأخر إلى السياسة الداخلية. وقد قلّص هذا من قدرات كل منهما لأداء عمله بشكل فعال. ٤٢.

وبوصول اليوناميد دمجت الأدوار التي كانت تفصل بين بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وسيتم التقريب بين الوظائف المدنية ذات الصلة بحقوق الإنسان والشؤون المدنية، وإلى درجة محدودة، الحماية، مع الجناح العسكري للعمليات. ولئن سيساعد هذا على معرفة الأنشطة المدنية والعسكرية، فإن هناك قلقاً مشروعاً لدى المنظمات غير الحكومية، وبدرجة أقل وكالات الأمم المتحدة العاملة في المجال الإنساني وبرامجها بالالتباس المحتمل بين الجانبين العسكري والإغاثة الإنسانية.

٧. الخاتمة

يجد السكان المدنيون في أي جزء من اقليم دارفور أنفسهم يعيشون في ميدان المعركة، ورغم مسعى المجتمع الدولي الهائل - بما في ذلك الأمم المتحدة والآليات الإقليمية والبلدان منفردة والمنظمات غير الحكومية - في تقديم المساعدة والحماية وبناء السلام، فإن الوضع آيل إلى تدهور مستمر. وبما أن حدة التوتر، زيادة على ذلك، أخذت ترتفع في جنوب السودان وتعثرت العلاقات بين السودان وجيرانه، وخاصة تشاد، فإن احتمالات التحسن أخذت تزداد قتامة.

إن استمرار فشل مفاوضات السلام الجارية مقروناً بتواصل الهجمات- بما في ذلك هجمات ضد المجتمع الدولي - لا يتركنا إلا نزرأ يسيراً من الثقة في أن أطراف الصراع سيعملون بحسن نية تجاه وضع حد للصراع. وقد تعرضت الجهود التي بذلها المجتمع الدولي من جانبه لتحسين حالة النازحين في دارفور لقيود شديدة بحكم عدم دقة النهج المتبع بشكل كاف، وعدم القدرة على تقديم حلول ملموسة للمشاكل، واستعداد محدود لمواجهة الاعتداءات والانتهاكات على الصعيد الميداني. فمن ناحية كان هناك الكثير من الجهود الدبلوماسية في إدارة العلاقات السياسية، بينما لا توجد من ناحية أخرى ما يكفي من وساطة لتسوية تلك الحالات التي يمكن معالجتها في الميدان.

ومخيم كلمة أحد أفضل الأمثلة على ذلك، فعلى الرغم من طلبات شيوخ المخيم للتوسط في الصراع داخل المخيم، فما كانت إلا الأمم المتحدة ولا بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على استعداد لتقديم المساعدة. وكذلك الحال مع الصراع الدائر مع المجموعات الرعوية على قضايا ذات طابع إجرامي إذ قدمت طلبات على الفور بالمساعدة، وما كانت هناك من جديد استجابة. إن نسبة كبيرة من العنف الجنسي الذي يرتكب ضد النساء الباحثات عن الحطب لها صلة بصراع المخيم مع جماعات البدو على الموارد. ومع ذلك، لم توضع إلا "أجهزة"، على شكل دوريات خاصة بحطب الوقود، للتصدي لهذا العنف، من دون توفير ما يلزم من "البرمجيات"، في شكل وساطة للتعامل مع جذور انعدام الأمن.

وداهمت الحكومة مخيم كلمة في شهر آب/أغسطس، ومرة أخرى في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بدعوى ابعاد العناصر المسلحة ومعالجة التوترات القبلية. بيد أن للمداهمات ارتباطاً واضحاً أيضاً بجدول أعمال الحكومة الخاصة بعودة المشردين داخليا، الذي اتبعته الحكومة في الأشهر السابقة على ذلك، وانتقدت الأمم المتحدة رفض الحكومة السماح للجهات الدولية بالوصول إلى المخيم في أعقاب مداهمة آب/أغسطس، لكن استجابة الأمم المتحدة المحدودة هذه ما حالت دون وقوع غارة شهر تشرين الأول/أكتوبر ولا حسنت فرص الوصول في أعقابها. وفي واقع الحال فإن ضعف استجابة الأمم المتحدة على طرد أحد موظفيها الكبار في إطار التحقيق بالحادث أكدّ عجزها؛ لقد ابعث رئيس مكتب المفوضية السامية

لحقوق الإنسان لتهديد سلطات الولاية باعتقاله مع أنه لم تثر ضده أي ادعاءات رسمية قط. ٤٣

ومن الواضح أن هناك حدوداً لما يمكن أن تفعله الجهات الدولية الفاعلة لوقف الحكومة من القيام بما ترتأيه على أراضيها باسم الأمن، غير أنه ينبغي أن تتخذ الأمم المتحدة واليوناميد أفعالاً متماسكةً وهادفةً بصورة أكبر وأن أدى هذا في بعض الأحيان إلى تدهور العلاقة مع الحكومة. ففي الأحداث التي اكتنفت مخيم كلمة، على سبيل المثال، سمحت الأمم المتحدة لمسائل على أهمية كبيرة باريك تحديد الأولوية ٤٤ ومن ثم أخفقت في معالجة أي مسألة واحدة بنجاح. وما لم يُظهر المجتمع الدولي أنه بوسعها التدخل بفعالية لحماية النازحين، فإن الميل لدى صفوف المشردين داخلياً بالاصطفاف مع الفصائل المسلحة أو باقامة آليات الدفاع عن النفس سيزداد وحسب.

الحماية لا تستوجب الرصد والاستجابة لمشاكل محددة حينما تقع وحسب، إنما كذلك استراتيجية متسقة طويلة الأجل تعالج الحماية والمخاوف الأمنية ككل، بما في ذلك القضايا الأساسية. كما أن هناك حاجة، على نحو أكثر إلحاحاً، إلى قيام الأمم المتحدة برصد متسق لعدد قطع الأسلحة وأنواعها في المخيمات، وجمع معلومات ملموسة عن المجموعات الناشطة هناك. كما ينبغي للأمم المتحدة طرح مسألة انتهاك حقوق الإنسان باستمرار ومتابعتها لضمان وقف تلك الانتهاكات.

إن قضايا الأرض واحتلالها وسبل العيش والعودة، ضمن الإطار العام لحماية المشردين داخلياً، مرتبطة ارتباطاً لا تنفصم عراه. فالتعامل مع كل قضية على حدة وبارتباط بعضها ببعض أمر بالغ الأهمية لإرساء الشعور بالأمن لدى المشردين والحد من مخاطر العسكرة في المخيمات والتجمعات. يتعين على المجتمع الدولي معالجة هذه القضايا بمزيد من الهمة، وبقدر أكبر من الوضوح والشفافية من أجل طمأننة السكان المشردين على أنهم لم يصبحوا طي النسيان. وفي هذا الصدد، وبما يتصل بمخاوف السيطرة القسرية على النازحين من السكان في المناطق الريفية، يجب النظر مجدداً بشكل نقدي إلى مبادرات مثل صندوق مجتمع دارفور للسلام والاستقرار (DCPSF) الذي أنشئ لتمويل «انعاش مجتمعي وأنشطة تنمية في مناطق يضمن فيها القادة المحليون الأمن والالتزام في حوار سياسي (موقع الإغاثة ٢٠٠٧). واقتراح خبراء سبل العيش بأنه ما زال من السابق لأوانه النظر في أنشطة الإنعاش المبكر؛ وأفصح آخرون عن قلقهم من أن هذه الجهود يمكن أن تزيد الضغط على النازحين للعودة. ونظراً لتغير التركيبة السكانية للمنطقة، فإن المبادرة تخاطر أيضاً بالمصادقة على ادعاءات بحيازة الأرض مشكوك فيها، وتشجع السيطرة القسرية على السكان المقيمين. وثمة قلق آخر حيال صندوق مجتمع دارفور للسلام والاستقرار (DCPSF) إلا وهو خطر المزج بين أهداف الأعمال الإنسانية والأهداف السياسية، لأن احتمال أن يكون العديد من الشركاء من المنظمات غير الحكومية المشاركة هي تلك التي سبق لها تولي العمل الإنساني في دارفور ٤٥

وبتزايد حضور الأطراف العسكرية الفاعلة ينبغي لمجتمع المجال الإنساني أن يتفحص ككل

امكانية الخلط الواقع بين المساعدة الإنسانية وأنشطة العمل السياسي أو العسكري، إذ هناك عدم اتساق، على سبيل المثال، في نهجه (المجتمع الإنساني) باستخدام مرافقين مسلحين في تقديم المساعدات. وبالمثل، فإن تنسيقاً دقيقاً بين وكالات المعونة واليوناميد مطلوب لضمان أن لا تقوم أية برامج ذات الأثر السريع بخلط شؤون المجال الإنساني بالمشاريع السياسية أو العسكرية لكسب «الأفئدة والعقول».

والأهم ، يحتاج المجتمع الإنساني النظر عن كثب في الدور الذي يمكن أن يلعبه في تأجيج الصراع. فعمليات الخطف والسرقة المستمرة للتجهيزات ليست مجرد حاجز أمام تقديم المساعدات، لكنها مصدر هام من مصادر الدخل والمخزون لمختلف الفصائل. كما أن التلاعب والسيطرة على المنافذ من قبل كل من الحكومة والفصائل المسلحة، بما فيها جماعات الدفاع عن النفس، جعلاً أثر المساعدة الإنسانية، من جميع النواحي، أقل من محايدة في كثير من المواقع.

وإذا شاء المجتمع الدولي الحد من مخاطر عسكرية إضافية في دارفور، فإنه يحتاج لمعالجة مسألة من له مدخل إلى العملية السياسية. فالدخول مع العناصر المسلحة، بدرجة رئيسية، في المفاوضات ومناقشات بناء السلام، من شأنه اجبار المدنيين عملياً على العمل من خلال المجموعات المسلحة ليكون لهم صوت.

وينبغي التأكيد مرة أخرى على أن المسؤولية الرئيسية لضمان الطابع المدني والإنساني لمخيمات المشردين داخليا وتجمعاتهم تقع على عاتق الحكومة السودانية والحركات المسلحة المسيطرة على المناطق التي يكمنون فيها. جميع أطراف النزاع ملزمة باحترام التمييز بين الحيز العسكري والمدني، وخصوصاً في مخيمات المشردين داخليا واللاجئين وتجمعاتهم. وهذا يعني الامتناع عن استهداف هذه الأماكن أو استخدامها ميدانياً للقيام بأنشطة مسلحة، وعدم التلاعب بديناميات المخيمات والتجمعات من أجل تحقيق أهداف خاصة.

الحواشي

١. كما أنه ليس من غير المؤلف، سواء في وسائل الاعلام او في المحافل الرسمية، الاستماع الي وصف مخيمات في دارفور بالعسكرة. فعلى سبيل المثال، ففي إحاطة لمجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وصف وكيل الأمين العام للشؤون الانسانية ومنسق الاغاثة الطارئة إلى كل من مخيمات المشردين داخليا في دارفور ومخيمات اللاجئين في تشاد بالعسكرة (مجلس الامن الدولي، ٢٠٠٧-ا).
٢. شملت المجموعات الموقعة على إعلان الالتزام حركة تحرير السودان/الإرادة الحرة، حركة تحرير السودان/الوحدة، حركة العدل والمساواة/جناح السلام (PW/JEM)، وفيما بعد، جيش تحرير السودان/أبو قاسم.
٣. لمزيد من المعلومات حول اتفاق السلام في دارفور، انظر الموقع الإلكتروني لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان (AMIS) <http://org.sudan-amis.org>. كما يمكن العثور على تحليلات لاتفاق دايتون للسلام في دارفور والمجموعات المسلحة في دي وال (٢٠٠٧-ا).
٤. في قضية مقتل امرأة في مخيم للمشردين داخليا مبلغ عنها جرى التعرف فيها على مرتكب الجريمة في نهاية المطاف بوصفه عضوا في أسرتها. الدافع غير واضح، لكن يمكن الافتراض أن علاقة له بالصراع. كما عزيت اصابة عدد كبير من الجرحى إلى سوء التعامل مع الأسلحة، بينما تدني الخبرة في الأسلحة النارية لدى كثير من المقاتلين أو أفراد العصابات قد يقدم شرحاً إضافياً للعديد من الحوادث. وبالإضافة إلى ذلك، عادة ما يجري اطلاق النار في الهواء لأغراض احتفالية أو لاستعراض القوة، مما يسفر عن وقوع اصابات.
٥. في سنة ٢٠٠٧، على سبيل المثال، رفضت الحكومة السماح للمنظمات بدخول منطقة شمال عديلة في جنوب دارفور لمدة ثلاثة أشهر في أعقاب الهجمات الجوية والأرضية. وفي السنة نفسها، رفضت السلطات في جبل مرة السماح للمنظمات من الوصول لمنطقتها لمعظم شهر آب/أغسطس (مجلس حقوق الإنسان التابع للامم المتحدة، ٢٠٠٧، فقرتا ٧٢ و٧٩). كما أن انعدام الأمن في المناطق الحدودية قطع منافذ الدخول في مناسبات عديدة (مجلس الامن الدولي، ٢٠٠٧-د، فقرة ١٥).
٦. للاطلاع على تاريخ مفصل عن الجنويد، انظر حجار (٢٠٠٧).
٧. للاطلاع على مناقشة عامة لحماية اللاجئين والمشردين داخليا بموجب القانون الإنساني الدولي، انظر <http://org.icrc.org/web/eng/nsf.siteeng/htmlall/refugees_ihl_section>
٨. انظر <http://www.unhcr.ch/html/menu٢/v/b/principles.htm>
٩. يجوز أن يعفى المجرم من صفة اللاجئ تبعاً لطبيعة الجريمة المرتكبة. كما تجدر الإشارة إلى "الصلة القوية بين زيادة الإجرام وتدهور الأمن العام وعسكرة مخيم اللاجئين والمشردين

داخليا“ (موغا، ٢٠٠٦، ص ٢).

١٠. ”لئن لا تقدم صكوك القانون الإنساني الدولي تعريفا، فمن المفهوم عموما إن الأعمال، التي يقصد منها بحكم طبيعتها أو الغرض منها الحاق ضرر فعلي بالأفراد أو بعتاد العدو، ترقى إلى المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية، فيما أعمال توفير الغذاء والمأوى للمقاتلين أو ”التعاطف“ معهم بصورة عامة لا تعد كذلك“ (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠٠٣).

١١. للحصول على مزيد من الخلفية، انظر دي وال (٢٠٠٧).

١٢. ابرزت مقالتان وقوع مظاهرتين مختلفتين خلال زيارة الأمين العام للأمم المتحدة إلى المخيمات في الفاشر. عرضت اول تظاهرة، داعمة لجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، لافتات تسلط الضوء على انعدام الأمن في المخيمات وضرورة نزع سلاح الجنجويد. والمظاهرة الثانية ”كانت، تعبئة واضحة من جانب حزب المؤتمر الوطني الحاكم والحكومة أرادت فيها قول بأن ليس لحركة تحرير السودان وحدها مؤيديين في دارفور. لقد انزعجت الخرطوم، كما يبدو، من قدرة مؤيدي أحد زعماء التمرد الرئيسيين (هكذا) عبد الواحد النور“ (أ ب، ٢٠٠٧). وظن الفريق المرافق للأمين العام، كما يقال، بأن حكومة السودان قد تسلمت ضمن صفوف سكان المخيمات.

١٣. مقابلة بواسطة البريد الإلكتروني مع موظف في الأمم المتحدة، الخرطوم، نيسان/ أبريل ٢٠٠٨.

١٤. مقابلة هاتفية مع موظف الامم المتحدة، نيالا، آذار/مارس ٢٠٠٨.

١٥. الزعماء التقليديون، الذين اختاروا إما البقاء في أماكنهم لما خرج الناس مشردين من مناطقهم، أو فروا إلى بر الأمان بدلا من البقاء في مناطق ريفية معزولة الى حد كبير بحكم الصراع، فقدوا كثيراً من قاعدة شعبيتهم.

١٦. الشباب، تعريفاً، هم من تتراوح أعمارهم بين ١٦-٣٠ سنة تقريبا، وهم ذكور بشكل أساس.

١٧. انخرط الشباب مع ذلك في بعض الأنشطة الاقتصادية الجديدة التي نمت حول المخيمات، مثل صنع الطوب (فرقة عمل شمال دارفور للتقييم، ٢٠٠٧، ص ٢١).

١٨. وردت أمثلة معينة في وثائق بعثة الأمم المتحدة للشؤون المدنية ومحاضر اجتماعات التنسيق والحماية في المخيم بولايتي غرب دافور وشمال دارفور (قدم موظفون في الأمم المتحدة قاعدة بيانات للمؤلف).

١٩. وهذا ينطبق على كل من قيادة الإدارة الأهلية التقليدية والقيادة المنتخبة للمخيم. تبادل بريد إلكتروني، منظمات غير حكومية وموظفو الامم المتحدة في دارفور، نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٢٠. عدد كبير من أبناء دارفور شاركوا في صراع الجنوب بوصفهم أعضاء ميليشيات تدعمها الحكومة. تززع استقرار بلدة الديان بولاية جنوب دارفور في سنة ٢٠٠٧ لما عاد بعض من هؤلاء المقاتلين، مطالبين بأراض ومساعدة إنمائية.

٢١. ذكر تقرير بأن محاولة اغتيال شيخ مخيم نجم عنها رد حراسه باطلاق النار، بريد إلكتروني مع موظف في منظمة غير حكومية، نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٢٢. قدم فريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان تقريراً في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بخصوص مجالات المهام الفنية الأربعة، (١) رصد تنفيذ حظر الأسلحة المفروض على دارفور؛ (٢) رصد تنفيذ الجزاءات المالية والجزاءات الأخرى المتعلقة بالسفر المحددة الأهداف كما تنطبق على الأفراد المحددين في قرار مجلس الأمن ١٦٧٢ (٢٠٠٦)؛ (٣) تقديم توصيات إلى مجلس الأمن؛ (٤) توفير معلومات عن الأشخاص الذين يعرقلون عملية السلام، أو يرتكبون انتهاكات للقانون الإنساني الدولي أو للقانون الدولي لحقوق الإنسان، أو ينتهكون حظر الأسلحة، أو يكونون مسؤولين عن التحقيقات العسكرية الهجومية» (مجلس الأمن ٢٠٠٧).

٢٣. مقابلة غير رسمية مع موظف من الأمم المتحدة، نيالا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٢٤. قال الطيب خميس المتحدث باسم حركة تحرير السودان، وهو الفصيل المتمرد الوحيد الذي دخل عملية السلام، إنه من السهل نزع السلاح في دارفور لو "ألقى فقط الجنجويد أسلحتهم أولاً" (رويترز، ٢٠٠٧a).

٢٥. تشير التقارير إلى أن وصول فصيل جيش تحرير السودان/أحمد عبد في مخيم كلمة في شباط/فبراير ٢٠٠٨، على سبيل المثال، تم التفاوض بشأنه مع شيخ القيادة، وسمح للفصيل بحضور محدود ما دام لا يخل بنظام المخيم (بريد إلكتروني من موظف في منظمة غير حكومية، نيالا، نيسان/أبريل ٢٠٠٨). كما بينت التقارير المتعلقة بالتنجيد في مخيم ديريك بأن اجتماعات عامة عقدت بين حركة العدل والمساواة/جناح السلام والمشردين داخليا، والتي لا يمكن ان تعقد إلا بموافقة قيادة المخيم (مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ٢٠٠٧، ص ٣٨).

٢٦. وثائق قدمها موظف في الأمم المتحدة، جنوب دارفور، آذار/مارس ٢٠٠٨.

٢٧. في مقابلة مع أحد موظفي الحماية التابع للأمم المتحدة، جنوب دارفور، آذار/مارس ٢٠٠٨، اقترح بأن هذا هو الحال مع جيش تحرير السودان/جناح السلام الذي انتقل الى مخيم ديريك ٢٠٠٧ لكنه انتقل مرة أخرى عندما سمحت له الحكومة بالحضور في إحدى المناطق الريفية.

٢٨. ريد إلكتروني من موظف في منظمة غير حكومية، نيالا، آذار/مارس ٢٠٠٨.

٢٩. لقد جاء في التقارير أن هناك محاولة اغتيال في سنة ٢٠٠٧ ضد المشايخ الذين سعوا إلى طرد مجرم من مخيم كلمة. بريد الكتروني من موظف في منظمة غير حكومية، نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٣. أظهر استعراض للحوادث الواقعة في المراكز الحضرية والمخيمات المحيطة بها في جميع أنحاء دارفور بين شهري كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٨، أن ١٩ حادثاً من حوادث الخطف أو الهجوم على المرافق الدولية (لا تشمل المساكن الخاصة) من بين ٢٥ من الحوادث المبلغ عنها وقعت في المدن، و ٦ وقعت في مخيمات (تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن الحوادث الأمنية، اعطي للمؤلف في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٨).

٣١. عقب هجمات عديدة على الموظفين الإنسانيين في ولاية جنوب دارفور قبيل نهاية سنة ٢٠٠٦، وفي مناطق جيش تحرير السودان/مني ميناوي على الخصوص، نُفذ تقييم مشترك بين وكالات الأمم المتحدة في مطلع سنة ٢٠٠٧. وكان الهدف منه التوصل إلى فهم أفضل لديناميات المجموعات المسلحة حتى تبقى قادرة على تقديم المساعدة الإنسانية. لكن النتيجة كانت إلى حد كبير غير حاسمة، لأنه على الرغم من مزاعم جيش تحرير السودان/مني ميناوي بأن

له سيطرة، فإنه على الأرض غير قادر على منع عمليات الاختطاف والهجمات التي شنتها جبهة الخلاص الوطني (مقابلات غير رسمية مع موظفي الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية، جنوب دارفور، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠٠٧). انظر أيضاً: مجلس حقوق الإنسان (٢٠٠٧)، فقرة ٣٦.

٣٢. ليس كل الفوريين مؤيدين لجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، وتبين تقارير عن هجمات في دربات بتاريخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ أن عددا كبيرا من أبناء الفور كانوا ضمن صفوف الفصائل التي جندها أبو القاسم (المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٧، فقرة ١١).

٣٣. قدم لي موظف في الأمم المتحدة سرداً للاجتماع، نيالا، ٢٠٠٧.

٣٤. مقابلات غير رسمية مع المشردين داخلياً، ولاية جنوب دارفور، بعثة الأمم المتحدة في السودان (٢٠٠٧a). انظر أيضاً فادول تانر (٢٠٠٧) ومجلس حقوق الإنسان (٢٠٠٧)، فقرات ٣١ و ٤٣ و ٤٤ و ٦٣ و ٦٤.

٣٥. كان الهدف من الغارة على مخيم كلمة في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ ابعاد العناصر المسلحة، لكن كان هناك قلق شديد في أوساط المجتمع الإنساني والأمم المتحدة من هذه الغارة التي رمت أيضاً إلى مواصلة جدول أعمال العودة القسرية (المنظمة الدولية للاجئين، ٢٠٠٧).

٣٦. ذكرت قيادة المشردين داخلياً في كاس وقريضة، على سبيل المثال، أنه من غير اللائق أن يرافق المرأة رجل لا تعرفه. ولم يكن هذا عائفاً في مخيمات أخرى، ولعل بالتالي هناك دوافع أخرى لمعارضة هذا الاجراء في كاس وقريضة.

٣٧. هذا هو الحال أيضاً في مخيم كلمة، حيث يسيّر شباب الفور دوريات لحراسة المخيم. الدوريات نفسها كانت ذات طابع اشكالي من حيث إساءة استخدام السلطة، ولكن الحالة ساءت كثيراً لما بدأ المساليت بتشكيل دوريات الشباب الخاصة بهم ودخل الاثنان في نزاع. وخرج الأمر عن نطاق السيطرة في نهاية سنة ٢٠٠٦ وأسفر عن وفيات واغلاق المخيم دون وكالات المساعدة الإنسانية لبعض الوقت.

٣٨. اعتقل موظفان من منظمة أطباء بلا حدود في سنة ٢٠٠٥ لصلتهم بنشر ورقة عن العنف الجنسي، كما جرى بالمثل استهداف لجنة الإنقاذ الدولية. ولئن كان طرد مدير منظمة كير حادثاً آخر معلناً بشكل كبير، فإن هناك العديد من الحوادث الأخرى لم تزل ذات القسط من الصيت، وهي المناسبات التي لم تستطع بسببها المنظمات غير الحكومية تجديد تأشيرات موظفيها. وبالمثل، لئن كان ابعاد المجلس النرويجي للاجئين من مركزه بوصفه منسقا لمخيم كلمة معروفاً كثيراً، فإن الضغوط الحكومية المتواصلة أسفرت كذلك عن انسحاب منظمة أخرى على الأقل من مهمة التنسيق في المخيمات. وبناء على ذلك، فقد كان من الصعب العثور على منظمات مستعدة لأداء ذلك الدور. كما تعرضت برمجة سيادة القانون وحقوق الإنسان بالمثل للنيران مجازياً في حالة إغلاق برنامج واحد في كاس، وحرقيا في مخيم كلمة، حيث دمر مبنى مركز العدل والمجتمع بغارة للحكومة في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٣٩. كان ذلك مبعث تحد بشكل خاص بالنظر إلى اشتراك بعثة الأمم المتحدة في السودان في كل من دارفور وجنوب السودان. ونتيجة لذلك، قامت البعثة في كثير من الأحيان بطرح قضايا متنافسة جدا من سياقين مختلفين، وتحديد الأولوية لم يحيد على الدوام الحماية في دارفور.

٤٠. حتى وقت كتابة هذا التقرير، كان هناك شخصان محليان وشخصان من الخارج هم

موظفو مكتب حماية المدنيين التابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS POC) في ولايتي شمال دارفور وجنوب دارفور. توظيف المزيد مستبعد جدا بالنظر إلى إغلاق الوحدة الوشيك فضلاً عن احتياجات التوظيف العالية لليوناميد.

٤١. على الرغم من المناقشات التي كانت جارية لمدة سنة على الأقل، ذكرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في آذار/مارس ٢٠٠٨ في تقريرها عن الحالة "بأن النقاشات مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب حماية المدنيين التابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان على التخطيط للتسليم التدريجي للأدوار والمسؤوليات في مجال الحماية وإدارة المخيمات، قد بدأت" (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ٢٠٠٨، ص ٥). لكن موظفي الحماية في الامم المتحدة يقولون ان المفوضية متلكئة.

٤٢. مقابلات مع موظفي الامم المتحدة، السودان، نيسان/أبريل ٢٠٠٨. انظر أيضا بانتوليانو أوكالاها (٢٠٠٦).

٤٣. نشرت المزاعم في صحيفة ولم تعلن رسمياً، مما خلق قطعة مفيدة من الدعاية من دون تقديم أي أسباب قانونية للطعن في عملية الطرد. شملت هذه المزاعم جهود الوساطة لحل الصراع الدائر في مخيم كلمة، متابعة مزاعم عن احتلال للأراضي والعودة القسرية، ونشر معلومات عن انتهاكات لحقوق الانسان في مخيمات (ترجمة مقال ظهر في أخبار اليوم (الخرطوم)، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، والمقدمة من موظفي الامم المتحدة).

٤٤. الغارات على مخيم كلمة، والترحيل القسري للمشردين داخليا من مخيم عطاش، وطرده رئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والتهديد القسري بنزع السلاح في مخيم كلمة (أعطت الحكومة البعثة الأفريقية في السودان مهلة ٤٨ ساعة لوضع خطة لنزع السلاح والا فإنها ستعمل على نزع سلاح المخيمات بالقوة، رغم أن هذا لم يتحقق). كل هذا تم في وقت واحد تقريبا. وفي الوقت نفسه، كانت الامم المتحدة داخله في عملية مفاوضات صعبة بخصوص الحصول على مدخل لليوناميد. وقد لوحظ في الماضي ان حكومة السودان تستخدم استراتيجية زرع الغموض سواء أكان ذلك للحد من القدرة الدولية على الاستجابة أو لحرف الانتباه. كما أن لهذه الاستراتيجية صلة بجدول أعمال الحكومة الخاص بالعودة. فعلى سبيل المثال، لئن كانت نسبة عالية من قدرة الحماية للمجتمع الدولي مستنزفة في محاولة لرصد المخيمات وعدد لا يحصى من مواقع العودة الطوعية، فإن عددا كبيرا من النازحين الجدد ناجم عن الصراع في برام وفي منطقة بلبل وفي الجزء الشرقي من جنوب دارفور. في كل هذه الصراعات ثمة تقارير مؤكدة عن تدخل الحكومة.

٤٥. من المهم التأكيد على أن المساعدة الإنسانية نزيهة وقائمة على أساس تقييم الاحتياجات الحالية. فإن صندوق مجتمع دارفور للسلام والاستقرار، بالجمع بين المساعدة والمشاركة في الحوار السياسي، يربط بالضرورة المساعدة بالسياسة. ويمكن أن يعرض هذا العاملين في المجال الإنساني للخطر، سواء عن طريق التشكيك في نزاهتهم، وربطهم بنتائج سياسية مثيرة للجدل.

AMIS (African Union Mission in the Sudan). n.d. 'Background and chronology.'
<<http://www.amis-sudan.org/history.html>>

Amnesty International. 2007. Sudan: Arms Continuing to Fuel Serious Human Rights Violations in Darfur. AFR 54/019/2007. London: Amnesty International. May.

AP (Associated Press). 2007a. 'Sudan defends expulsion of UN official.' 8 November.
———. 2007b. 'UN chief shouted (sic) by pro-Sudan govt demonstrators in Darfur.' 6 September.

BBC Monitoring. 2008. 'Darfur IDPs organize demonstration to protest fifth national census.' 22 April.

Buchanan-Smith, Margie and Susanne جاسبيرز. 2006. Conflict, الخيم and Coercion: The Continuing Livelihoods Crisis in Darfur. Khartoum: World Food Programme Sudan. June.
<[http://www.unsudanig.org/darfurjam/trackII/data/cluster/development/GreaterDarfurLivelihoodsStudy2006%20\(WFP-%20Buchanin%20Smith%20&%20\)as.pdf](http://www.unsudanig.org/darfurjam/trackII/data/cluster/development/GreaterDarfurLivelihoodsStudy2006%20(WFP-%20Buchanin%20Smith%20&%20)as.pdf)>

Fadul, Abdul-Jabbar and Victor Tanner. 2007. 'Darfur after Abuja: a view from the ground.' In Alex de Waal, ed. War in Darfur and the Search for Peace. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Feinstein International Center. 2007. Sharpening the Strategic Focus of Livelihoods Programming in the Darfur Region: A Report of Four Livelihoods Workshops in the Darfur Region (June 30 to July 11, 2007). Medford, MA: Feinstein International Center. September.

Flint, Julie. 2007. 'Darfur's armed حركة.' In Alex de Waal, ed. War in Darfur and the Search for Peace. Cambridge, MA: Harvard University Press, ص 140–72.

Haggar, Ali. 2007. 'The origins and organization of the Janjawid in Darfur.' In Alex de Waal, ed. War in Darfur and the Search for Peace. Cambridge, MA: Harvard University Press, ص 113–39.

Human Rights First. 2008. Investing in Tragedy: China's Money, Arms and Politics in Sudan. New York: Human Rights First. March.

Human Rights Watch. 2005. 'Darfur: arrest war criminals, not aid workers.' Human Rights News (London). 31 May.

———. 2007. 'Sudan: cease Darfur **التخيم** evictions: forced relocations of Darfur IDPs violate international law.' Human Rights News (New York). 31 October.

———. 2008a. 'Chad: EU should deploy troops now to protect civilians.' Human Rights News (New York). 12 February.

———. 2008b. Five Years On: No Justice for Sexual **العنف** in Darfur. New York: Human Rights Watch. April.

International Crisis Group. 2005. The AU's Mission in Darfur: Bridging the Gaps. Africa Briefing No. 28. Brussels: International Crisis Group July.

———. 2007. Darfur's New Security Reality. Report No. 134. Brussels: International Crisis Group November.

ICRC (International Committee of the Red Cross). 2003. The Civilian Character of Asylum: Separating Armed Elements from Refugees. ICRC Official Statement. 9 March.
<<http://www.icrc.org/Web/Eng/siteeng0.nsf/html/57JQWH>>

International Commission of Inquiry on Darfur. 2005. Report of the International Commission of Inquiry on Darfur to the United Nations Secretary-General. Geneva. 25 January.
<http://www.un.org/news/dh/sudan/com_inq_darfur.pdf>

IRIN (Integrated Regional Information Networks). 2004. 'Sudan: Gov't trying to force Darfur's displaced to return home—UN agencies.' 20 July.

———. 2005. 'Sudan: Darfur nomads face adversity in isolation.' 19 October.

———. 2008a. 'Sudan—Chad: Displaced people neglected on the border with Sudan.' 19 February.

———. 2008b. 'Bombing of Darfur villages unacceptable, says senior UN official.' 5 May.

فريق الخرطوم التوجيهي للحماية (Khartoum Protection Steering Group). 2008. فريق الخرطوم التوجيهي للحماية Analysis of Armed Activity in Darfur IDP **التخيم**. Khartoum: UNMIS POC. February.

Marchal, R. 2007. 'The unseen regional implications of the crisis in Darfur.' In Alex de Waal, ed. War in Darfur and the Search for Peace. Cambridge, MA: Harvard University Press.

McGuinness, Margaret E. 2003. 'Legal and normative dimensions of the manipulation of refugees.' In Stephen John Stedman et al., ed. Refugee Manipulation: War, Politics and the

Abuse of Human Suffering. Washington, DC: Brookings Institution Press, pص 135– 66.

موغابير, Edward. 2006. 'Preventing or abetting: refugee militarization in Tanzania.' In Robert Muggah, ed. No Refuge: The Crisis of Refugee Militarization in Africa. London: Zed Books, pص 137–68.

Muggah, Robert. 2006. 'Arms availability and refugee militarization in Africa: conceptualizing the فضايا.' In Robert Muggah, ed. No Refuge: The Crisis of Refugee Militarization in Africa. London: Zed Books, pص 1–28.

NDAT (North Darfur Assessment Taskforce). 2007. Interagency Livelihoods Assessment in Abu Shouk, Al Salam and ZamZam IDP المخيم. Food Security and Livelihoods Coordination Forum (FSLCF) of North Darfur. NDAT. November.

OHCHR (Office of the High Commissioner for Human Rights). 2006a. Second Periodic Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights on the Situation of Human Rights in the Sudan. January.

—. 2006b. Third Periodic Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights on the Situation of Human Rights in the Sudan. April.

—. 2006c. Fourth Periodic Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights on the Situation of Human Rights in the Sudan: Deepening Crisis in Darfur Two Months after the Darfur Peace Agreement: An Assessment. July.

—. 2006d. Fifth Periodic Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights on the Situation of Human Rights in the Sudan. October.

—. 2007. Eighth Periodic Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights on the Situation of Human Rights in the Sudan: Women Abducted, Raped and Kept as Sex Slaves Following the December 2006 Attacks on Deribat. August.

بانتوليانو, Sara and Sorcha O'Callaghan. 2006. The 'Protection Crisis': A Review of Field-Based Strategies for Humanitarian Protection in Darfur. Humanitarian Policy Group Discussion Paper. London: Overseas Development Institute. December.
<http://www.odi.org.uk/HPG/papers/discussion_protection.pdf>

Refugees International. 2004. 'Refugee voices: الخيم for internally displaced in Mornei, West Darfur.' 21 July.

—. 2007. 'Sudan: key facts on preventing forced returns and relocations.' 13 December. ReliefWeb. 2007. 'UN and partners establish Darfur Community Peace and Stability Fund.' 24 October.

Reuters. 2007a. 'Darfur: conflict or armed mayhem?' 6 April.

———. 2007b. 'Sudan police raid on Darfur الجحيم raises tensions.' 22 August.

———. 2007c. 'Arabs displaced in Darfur amid fight over الأرض.' 13 September.

Small Arms Survey. 2008. Echo effects: Chadian instability and the Darfur conflict. HSBA Issue Brief No. 9. Geneva: Small Arms Survey. February.

Sudan Tribune (Juba). 2007a. 'Sudan says 45% of displaced people in Darfur return home.' 30 July.

———. 2007b. 'Darfur IDPs protest in support of SLM leader position.' 12 August.

———. 2007c. 'Darfur displaced protest against Chinese troops.' 29 November.

———. 2008a. 'Darfur displaced to protest against delay of peacekeepers deployment.' 13 February.

———. 2008b. 'Rebel leader accuses Sudan of forced relocation in South Darfur.' 28 March.

———. 2008c. 'Sudan's Bashir paints rosy picture of humanitarian situation in Darfur.' 30 March.

———. 2008d. 'Darfur JEM accuses Sudan of killing local chief over anti-census protests.' 13 April.

———. 2008e. 'Darfur displaced prevent census operations in the الجحيم.' 22 April.

توبينانا, Jérôme. 2007. 'Darfur: a conflict for الأرض?' In Alex de Waal, ed. War in Darfur and the Search for Peace. Cambridge, MA: Harvard University Press.

———. 2008. The Chad–Sudan Proxy War and the 'Darfurization' of Chad. HSBA Working Paper No. 12. Geneva: Small Arms Survey. April.

UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees). 1999. The Security, and Civilian and Humanitarian Character of Refugee الجحيم and Settlements. Executive Committee of the High Commissioner's Programme. EC/49/SC/INF.2 of 14 January.

———. 2006. 'Chad: rebel infiltration of Oure Cassoni الجحيم.' UNHCR Briefing Notes. 26 May.

———. 2007. Sudan Operations Situation Update No. 81. December.

———. 2008a. Sudan Operations Situation Update No. 83. February.

———. 2008b. Sudan Operations Situation Update No. 84. March.

UN Human Rights Council. 2007. Human Rights Situations that Require the Council's Attention. A/HRC/6/19 of 28 November.

UNMIS (United Nations Mission in Sudan). 2007a. Report. UNMIS Civil Affairs. July.

———. 2007b. Report on the Implementation of the Darfur Peace Agreement. September. The DPA Monitor. <<http://www.unmis.org/english/dpaMonitor.htm>>

UN OCHA (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs). 2004. Darfur Humanitarian Profile No. 9. December.

———. 2008. Darfur Humanitarian Profile No. 30. January.

UNSC (United Nations Security Council). 2007a. Briefing to the Security Council on the Situation in Africa: Humanitarian Affairs in Sudan, Chad, and CAR. 4 April.

———. 2007b. Resolution 1778. UNSC S/RES/1778 (2007) of 25 September.

———. 2007c. Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1591 (2005) Concerning the Sudan. S/2007/584 of 3 October.

———. 2007d. Children and Armed Conflict: Report of the Secretary-General. A/62/609-S/2007/757 of 12 December.

———. 2008. Secretary-General Concerned by Renewed العنف in West Darfur, Calls for Halt to Hostilities, Commitment to Peace Process. SG/SM/1431 AFR/1660 of 19 February.

USIP (United States Institute of Peace). 2008. Reclaiming Common Ground: Addressing Long-Term Challenges to Peace in Darfur. Washington, DC: USIP February.

<http://www.usip.org/pubs/usipeace_briefings/2008/darfur_diaspora.pdf>

de Waal, Alex, ed. 2007a. War in Darfur and the Search for Peace. Cambridge, MA: Harvard University Press.

———. 2007b. 'No such thing as humanitarian intervention: why we need to rethink how to realize the "responsibility to protect" in wartime.' 21 March. Harvard International Review. <<http://www.harvardir.org/articles/1482/>>

Young, Helen and Abdal Monim Osman. 2006. Challenges to Peace and Recovery in Darfur: A Situation Analysis of the Ongoing Conflict and its Continuing Impact on Livelihoods. Medford, MA: The Feinstein International Center. December. <<http://fic.tufts.edu/downloads/ChallengestoPeaceandRecoveryinDarfur.pdf>>

منشورات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

تقارير السودان

العدد ١، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦
تهديدات مستمرة: اضطراب الأمن البشري في ولاية البحيرات منذ توقيع اتفاق السلام الشامل

العدد ٢، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦
المجموعات المسلحة في السودان: قوات دفاع جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦
دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونقلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦
لا حوار ولا تعهدات: أخطار الأجل الأخيرة الممنوحة للدبلوماسية بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦
اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار المجموعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

العدد ٦، فبراير/شباط ٢٠٠٦
عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

العدد ٧، فبراير/شباط ٢٠٠٧
الأسلحة والنفط ودارفور: تطور العلاقات بين الصين والسودان

العدد ٨، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧
الإستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا

العدد ٩، شباط/فبراير ٢٠٠٨
تداعيات الصدى: عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور

العدد ١٠، آذار/مارس ٢٠٠٨
لا «مشتركة» ولا «مدمجة»: الوحدات المشتركة المدمجة ومستقبل اتفاقية السلام الشامل

العدد ١١، أيار/مايو ٢٠٠٨
حلفاء ومنشقون: آخر مستجدات إدماج المجموعات المسلحة وأنشطة القوى العاملة بالوكالة

العدد ١٢، آب/أغسطس ٢٠٠٨
الإنجراف إلى الحرب: انعدام الأمن والعسكرة في جبال النوبة

أوراق العمل الخاصة بالسودان

العدد ١ ، نوفمبر/كانون الأول ٢٠٠٦
قوات دفاع جنوب السودان عشية إعلان جوبا

العدد ٢ ، فبراير/شباط ٢٠٠٦
العنف واستهداف الضحايا في جنوب السودان: ولاية البحيرات في فترة ما بعد اتفاق السلام
الشمالي

العدد ٣ ، مايو/أيار ٢٠٠٦
جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش

العدد ٤ ، مايو/أيار ٢٠٠٦
حدود صورية فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو
الديمقراطية والسودان

العدد ٥ ، يونيو/حزيران ٢٠٠٦
الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض

العدد ٦ يوليو/تموز ٢٠٠٧
انقسموا هزموا: تشظي المجموعات المتمردة في دارفور، بقلم فكتور تائر وجيروم توبيانا

العدد ٧ يوليو/تموز ٢٠٠٧
توترات الشمال – الجنوب وأفاق العودة إلى الحرب، بقلم جون يونغ

العدد ٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧
جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات بقلم ماركيه شوميروس

العدد ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧
المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية: استعراض وتحليلات بقلم جون يونغ

العدد ١٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧
ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي بقلم ياغو سالمون

العدد ١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧
العنف والتعرض للأذى بعد نزع سلاح المدنيين: حالة جونقلي بقلم ريتشارد غارفيلد

العدد ١٢ أبريل/نيسان ٢٠٠٨
حرب تشاد – السودان بالوكالة و"دارفور" تشاد: الخيال والحقيقة، بقلم جيروم توبيانا

العدد ١٣ يونيو/حزيران ٢٠٠٨
مخلفات العنف: انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانيتين
بقلم ماركيه شوميروس

العدد ١٤ يوليو/تموز ٢٠٠٨
قياس الخوف وانعدام الأمن:
منظورات في العنف المسلح في شرق الاستوائية وتوركانا الشمالية بقلم كلير مك ايغوي وريان
موري

منشورات مسح الأسلحة الصغيرة الدورية

1. Re-Armament in Sierra Leone: One Year After the Lomé Peace Agreement, by Eric Berman, December 2000
2. Removing Small Arms from Society: A Review of Weapons Collection and Destruction Programmes, by Sami Faltas, Glenn McDonald, and Camilla Waszink, July 2001
3. Legal Controls on Small Arms and Light Weapons in Southeast Asia, by Katherine Kramer (with Non-العنف International Southeast Asia), July 2001
4. Shining a Light on Small Arms Exports: The Record of State Transparency, by Maria Haug, Martin Langvandslien, Lora Lumpe, and Nic Marsh (with NISAT), January 2002
5. Stray Bullets: The Impact of Small Arms Misuse in Central America, by William Godnick, with Robert Muggah and Camilla Waszink, November 2002
6. Politics from the Barrel of a Gun: Small Arms Proliferation and Conflict in the Republic of Georgia, by Spyros Demetriou, November 2002
7. Making Global Public Policy: The Case of Small Arms and Light Weapons, by Edward Laurance and Rachel Stohl, December 2002
8. Small Arms in the Pacific, by Philip Alpers and Conor Twyford, March 2003
9. Demand, Stockpiles, and Social Controls: Small Arms in Yemen, by Derek B. Miller, May 2003
10. Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles in the Russian Federation, by Maxim Pyadushkin, with Maria Haug and Anna Matveeva, August 2003
11. In the Shadow of a Cease-fire: The Impacts of Small Arms Availability and Misuse in Sri Lanka, by Chris Smith, October 2003
12. Small Arms in Kyrgyzstan: Post-revolutionary Proliferation, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, March 2007, ISBN 2-8288-0076-8 (first printed as Kyrgyzstan: A Small Arms Anomaly in Central Asia?, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, February 2004)
13. Small Arms and Light Weapons Production in Eastern, Central, and Southeast Europe, by Yudit Kiss, October 2004, ISBN 2-8288-0057-1
14. Securing Haiti's Transition: Reviewing Human الأمن and the Prospects for Disarmament, Demobilization, and Reintegration, by Robert Muggah, October 2005, updated, ISBN 2-8288-0066-0
15. Silencing Guns: Local Perspectives on Small Arms and Armed العنف in Rural South Pacific الأراضى Communities, edited by Emile LeBrun and Robert Muggah, June 2005, ISBN 2-8288-0064-4
16. Behind a Veil of Secrecy: Military Small Arms and Light Weapons Production in

Western Europe, by Reinhilde Weidacher, November 2005, ISBN 2-8288-0065-2

17. Tajikistan's Road to Stability: Reduction in Small Arms Proliferation and Remaining Challenges, by Stina Torjesen, Christina Wille, and S. Neil MacFarlane, November 2005, ISBN 2-8288-0067-9

18. Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand, by David Atwood, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah, January 2006, ISBN 2-8288-0069-5

19. A Guide to the US Small Arms Market, Industry, and Exports, 1998–2004, by Tamar Gabelnick, Maria Haug, and Lora Lumpe, September 2006, ISBN 2-8288-0071-7

20. Small Arms, Armed العنف, and انعدام الأمن in Nigeria: The Niger Delta in Perspective, by Jennifer M. Hazen with Jonas Horner, December 2007, ISBN 2-8288-0090-3

21. Crisis in Karamoja: Armed Violence and the Failure of Disarmament in Uganda's Most Deprived Region, by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0094-6

22. Blowback: Kenya's Illicit Ammunition Problem in Turkana North District, by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0098-9

تقارير مسح الأسلحة الصغيرة الخاصة

1. Humanitarianism Under Threat: The Humanitarian Impact of Small Arms and Light Weapons, by Robert Muggah and Eric Berman, commissioned by the Reference Group on Small Arms of the UN Inter-Agency Standing Committee, July 2001
2. Small Arms Availability, Trade, and Impacts in the Republic of Congo, by Spyros Demetriou, Robert Muggah, and Ian Biddle, commissioned by the International Organisation for Migration and the UN Development Programme, April 2002
3. Kosovo and the Gun: A Baseline Assessment of Small Arms and Light Weapons in Kosovo, by Anna Khakee and Nicolas Florquin, commissioned by the United Nations Development Programme, June 2003
4. A Fragile Peace: Guns and Security in Post-conflict Macedonia, by Suzette R. Grillo, Wolf-Christian Paes, Hans Risser, and Shelly O. Stoneman, commissioned by the United Nations Development Programme, and co-published by the Bonn International Center for Conversion, SEESAC in Belgrade, and the Small Arms Survey, June 2004, ISBN 2-8288 0056-3
5. Gun-running in Papua New Guinea: From Arrows to Assault Weapons in the Southern Highlands, by Philip Alpers, June 2005, ISBN 2-8288-0062-8
6. La République Centrafricaine: Une étude de cas sur les armes légères et les conflits, by Eric G. Berman, published with financial support from UNDP, July 2006, ISBN 2-8288-0073-3
7. Small Arms in Burundi: Disarming the Civilian السكان in Peacetime, by Stéphanie Pézard and Nicolas Florquin, co-published with Ligue Iteka with support from UNDP–Burundi and Oxfam–NOVIB.
8. Quoi de neuf sur le front congolais ? Evaluation de base sur la circulation des armes légères et de petit calibre en République du Congo, by Robert Muggah and Ryan Nichols, published with the UN Development Programme–Republic of Congo, December 2007, ISBN 2-8288-0089-X

سلسلة كتب مسح الأسلحة الصغيرة

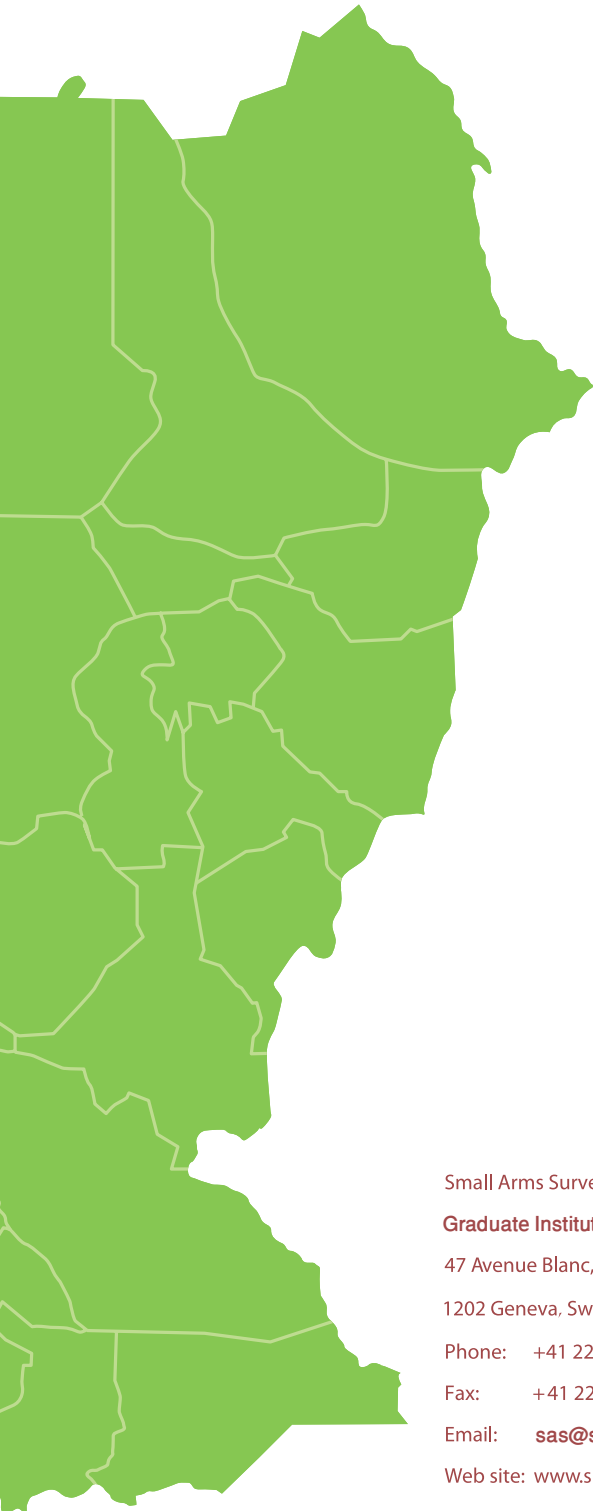
Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS Region, edited by Nicolas Florquin and Eric G. Berman, May 2005, ISBN 2-8288-0063-6

Armés mais désœuvrés: Groupes armés, armes légères et sécurité humaine dans la région de la CEDEAO, edited by Nicolas Florquin and Eric Berman, co-published with GRIP, March 2006, ISBN 2-87291-023-9

Targeting Ammunition: A Primer, edited by Stéphanie Pézard and Holger Anders, co-published with CICS, GRIP, SEESAC, and Viva Rio, June 2006, ISBN 2-8288-0072-5

No Refuge: The Crisis of Refugee Militarization in Africa, edited by Robert Muggah, co-published with BICC, published by Zed Books, July 2006, ISBN 1-84277-789-0

أيلول ٢٠٠٨



Small Arms Survey

Graduate Institute of International and Development Studies

47 Avenue Blanc,

1202 Geneva, Switzerland

Phone: +41 22 908 5777

Fax: +41 22 732 2738

Email: sas@smallarmssurvey.org

Web site: www.smallarmssurvey.org